الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: تكنولوجيا مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس، تحت عنوان:

أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي

– دراسة تحليلية: للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) وكالة غرداية –

إعداد الطلبة:

– بن رحمون محمد الأمين

– صديقي عادل عبدالرؤوف

إشراف الأستاذ:

– د. بن شاعة وليد

لجنة المناقشة:

لقب واسم الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. حميدات عمر	جامعة غرداية	رئيسا
د. بن شاعة وليد	جامعة غرداية	مشرفا
د. عبادة عبد الرؤوف	جامعة غرداية	ممتحنا
أ. أولاد هدار إبتسام	جامعة غرداية	خبيرا

السنة الجامعية: 1444-1445هـ/ 2023-2024م

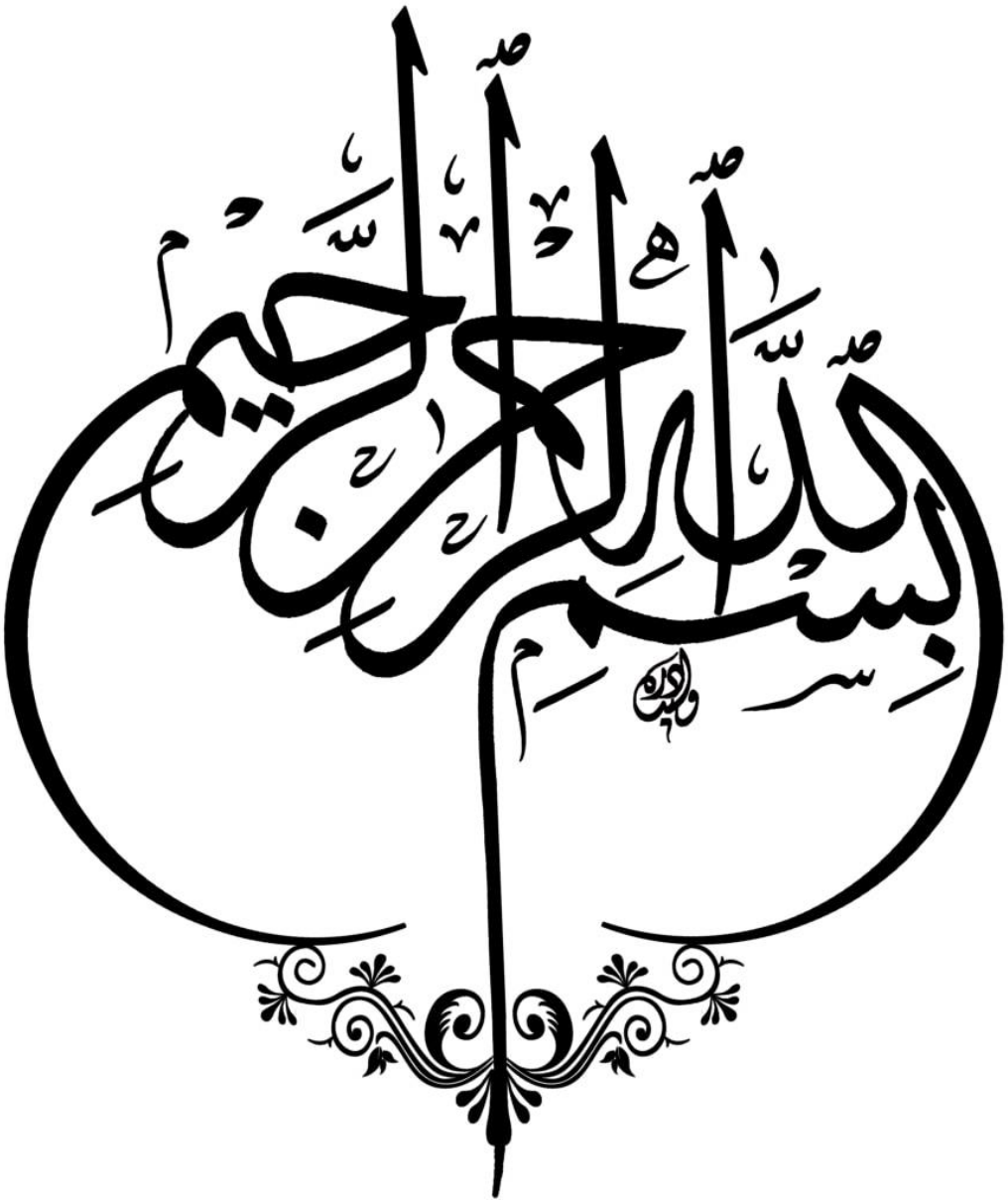
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة على أشرف المرسلين محمد

خير خلق الله أشكر الله تعالى الذي بفضله تتم الصالحات،

الذي وفقنا وأعاننا لإتمام هذا البحث، أما بعد نتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى أستاذنا **بن شاعة وليد** الذي أشرف على هذا العمل وأفادنا بتوجيهاته، كما نتوجه بالمن والعرفان إلى كل أساتذتنا الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم.

وفي الختام نشكر الله أولا وآخرا وكل من ساهم جملة وتفصيلا.

فكل من سار على الدرب وصل.

الإهداء

يسعدني أن أهدي عملي هذا الى:

التي اقترن اسمها بالجنة، الى التي ارادتني ان اضع بصمتي في الوجود الى سندي وقوتي في هذه الحياة

"أمي الحبيبة"

الى الذي علمني ان الحياة صبر وكفاح، الى الذي زرع في روحي حب النجاح.

"أبي الغالي"

الى من اشدد بهم ازري **إخوتي وأخواتي**.

و لكل من أكن لهم معاني الحب والتقدير وكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور من قريب أو من بعيد.

بن رحمون محمد الأمي

الإهداء

الى سبب وجودي الى من لم تبخل عليا بدعواتها الدائمة الى **أمي الغالية** اطال الله في عمرها.

الى من اشعل لي اول شمعة الى ملجئي وملاذي الى الذي وفر لي كل الراحة والامان الي **أبي الغالي** اطال الله في عمره.

الى من عليهم اعتمد **إخوتي**.

الى **أخواتي الغاليات**.

الى **أصدقائي** الذين كانو دائما عونا وسندا لي.

الى كل من قدم لي يد العون وشجعني ولو بالكلمة الطيبة والى من يعرفني من قريب او من بعيد اهديهم ثمرة جهدي وتعبي.

صديقي عادل عبدالرؤوف.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التكنولوجيا المالية على الأداء المالي، ومن أجل الإجابة على إشكالية دراستنا والتي تتمثل في "**ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة غرداية خلال السنوات من 2020 – 2023؟**"، ويتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في معرفة إلى أي مدى تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، كما قمنا بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث إستعنا في الجانب النظري بمجموعة من الكتب والمذكرات والمراجع، أما في الجانب التطبيقي لدراستنا استعمالنا المنهج تحليلي حيث قمنا بتحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتمثل في رأس مال العامل الدائم FRNG، احتياج رأس المال العامل BFR والخزينة الصافية TN، كما قمنا بتحليل القوائم المالية باستخدام نسب التوازن المالي من خلال نسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية، نسبة الملاءة ونسب المردودية للفترة الممتدة من 2020 الى غاية 2023، ومن خلالها توصلنا لمجموعة من نتائج أهمها: أن الصندوق الوطني للضمان إجتماعي لغير الاجراء لا يحقق شروط التوازن المالي ويمتلك وضعية مالية غير متوازنة خلال سنوات الدراسة، إضافة إلى أن الصندوق الوطني للضمان إجتماعي لغير الاجراء يعتبر ضعيف جدا وغير متحكم كليا في أعباءه ولا يعتمد على مبدأ ترشيد الأعباء وتقليلها، ويعود السبب الرئيسي لاخفاق المؤسسة في فترة الدراسة 2020 – 2023 لجائحة الكورونا، كما أسفرت الدراسة على مجموعة من توصيات تتمثل أهمها فيما يلي: أن على الصندوق الوطني العمل الدائم على توسيع استخدام التكنولوجيا المالية نظرا لما تعرفه من تطور مستمر، والرفع من كفاءة العاملين في تطبيق التكنولوجيا المالية وذلك من خلال دورات تكوينية وتدريبية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، أداء مالي، مؤشرات مالية، نسب مالية، توازن مالي.

Summary:

This study aims to know the impact of financial technology on financial performance, and in order to answer the problem of our study, which is "To what extent does financial technology contribute to improving the financial performance of the National Social Security Fund for non-wage earners and Ghardaia Agency during the years 2020-2023?" The main objective of the study is to find out to what extent financial technology contributes to improving the financial performance of the institution under study, and we also relied on the descriptive analytical approach, where we used in the theoretical side a set of books, notes and references, while on the applied side of our study we used the analytical approach where we analyzed the financial statements using the financial balance indicators represented in the permanent working capital FRNG, the need for working capital BFR and the net treasury TN, and we also analyzed the financial statements Using the financial balance ratios through liquidity ratios, profitability ratios, debt ratios, solvency ratio and return ratios for the period from 2020 to 2023, through which we reached a set of results, the most important of which are: that the National Social Security Fund does not achieve the conditions of financial balance and has an unbalanced financial position during the years of study, in addition to the fact that the National Social Security Fund is considered very weak and not fully controlled in its burdens and does not rely on the principle of rationalizing and reducing burdens, and the main reason for the failure of the institute in the period of study 2020-2023 is the Corona pandemic, as The study resulted in a set of recommendations, the most important of which are as follows: The National Fund should work permanently to expand the use of financial technology due to the continuous development it is witnessing, and to raise the efficiency of workers in the application of financial technology through training and training courses.

Keywords: financial technology, financial performance, financial indicators, financial ratios, financial balance.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

شكر وعرفان 3

الإهداء 4

الإهداء 5

الملخص 6

مقدمة.....10

إشكالية البحث: 2

الفرضيات:..... 3

أهداف الدراسة:.....3

أسباب اختيار الموضوع: 3

أهمية الدراسة:..... 4

حدود الدراسة:..... 4

منهج الدراسة:... 5

صعوبات الدراسة: 5

هيكل الدراسة:..... 5

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد 8

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المالية والأداء المالي..... 9

المطلب الأول: مدخل عام للتكنولوجيا المالية 9

المطلب الثاني: الاطار العام للأداء المالي..... 15

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 19

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية 19

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالأداء المالي..... 20

المطلب الثالث: أوجه المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة 22

خلاصة الفصل 24

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد 26

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة 27

المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة..... 27

المطلب الثاني: أدوات الدراسة..... 33

المطلب الثالث: أسلوب الدراسة 33

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة 34

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية بالاستخدام مؤشرات التوازن المالي 34

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية بالاستخدام نسب التوازن المالي 38

خلاصة الفصل 45

الخاتمة **47**

قائمة المراجع **48**

الملاحق..... **48**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	انتشار الوكالات الجهوية عبر التراب الوطني	28
(2-2)	حساب رأس مال العامل الدائم للسنوات من 2020 – 2023 من أعلى الميزانية	34
(2-3)	حساب رأس مال العامل الدائم للسنوات من 2020 – 2023 من أسفل الميزانية	35
(2-4)	حساب احتياجات رأس مال العامل للسنوات من 2020 – 2023	36
(2-5)	حساب الخزينة الصافية للسنوات من 2020 – 2023	37
(2-6)	حساب نسب السيولة لمؤسسة محل الدراسة للسنوات من 2020 – 2023	38
(2-7)	حساب نسب الربحية لمؤسسة محل الدراسة للسنوات من 2020 – 2023	40
(2-8)	حساب نسب المديونية لمؤسسة محل الدراسة للسنوات من 2020 – 2023	41
(2-9)	حساب نسبة الملاءة لمؤسسة محل الدراسة للسنوات من 2020 – 2023	42
(2-10)	حساب نسب المردودية لمؤسسة محل الدراسة للسنوات من 2020 – 2023	43

قائمة الأشكال البيانية

وقائمة الملاحق

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	التطور التاريخي للتكنولوجيا المالية	11
(1-2)	التنظيم الإداري للوكالة غرداية	32

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	ميزانية المؤسسة لسنة 2020 و2021	55 - 58
(02)	ميزانية المؤسسة لسنة 2022 و2023	59 - 62
(03)	جدول حساب النتائج للمؤسسة سنة 2020 و2021	63
(04)	جدول حساب النتائج للمؤسسة سنة 2022 و2023	64

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر باللغة العربية	المختصر/ الرمز	المختصر باللغة الأجنبية
للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية	IOSCO	International Organization of Securities Commissions
التقنيات المالية	FINTECH	Financial Technology
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء	CASNOS	Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non-Salariés
الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية	CNAS	Caisse Nationale des Assurances Sociales
الصندوق الوطني للتقاعد	CNR	Caisse national des retraites
شركة تضامن ذات مسؤولية محدودة	Sarl	société à responsabilité limitée
مؤسسة ذات شخص وحيد ومسؤولية محدودة	EURL	Entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée
شركة التضامن	SNC	Société en nom collectif
تقنية البلوكات	Blocktech	
تقنية سلسلة الكتل	Blockchain	
رأس مال العامل الدائم	FRNG	Fonds de Roulement Net Global
احتياج رأس المال العامل	BFR	Besoin en Fond de Roulement
الخزينة الصافية	TN	Trésorerie Nette

مقدمة

أ. توطئة:

يتجه العالم نحو تحقيق تحولات جذرية في مختلف المجالات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، هذا التطور السريع يتطلب من المؤسسات والهيئات المالية إعادة النظر في طرق تقديم الخدمات والبحث عن أساليب جديدة تتوافق مع احتياجات العملاء الحالية، الهدف الأساسي لهذه المؤسسات هو البقاء والاستمرار في السوق، ولذلك يجب عليها البحث عن طرق جديدة ومبتكرة تميزها عن منافسيها.

تعتبر التكنولوجيا المالية من الأدوات الحديثة التي تساهم في تحقيق هذا الهدف، حيث تعتمد على استخدام التقنيات الحديثة والابتكارات المالية الجديدة لتبسيط العمليات والخدمات المالية وتقديمها للعملاء بطرق أكثر فعالية وأقل تكلفة من الطرق التقليدية، تلعب التكنولوجيا المالية دوراً محورياً في تشكيل مستقبل الخدمات المالية بفضل فعاليتها وسرعتها.

يعتبر الأداء المالي أحد الركائز الأساسية التي تشكل محور هام وأساسي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسات وتشخيص وضعها المالي واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، هذا ما زاد من حتمية تبني المؤسسات للتطورات الحاصلة ومواكبتها من خلال إدخال التكنولوجيا في أنظمتها الخدماتية.

بهدف جذب أكبر عدد من العملاء والشركاء، قامت المؤسسات بإدخال تغييرات في نماذج أعمالها، وذلك من خلال التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية والاستفادة من مزاياها.

ب. إشكالية البحث:

استنادا إلى ما سبق عرضه يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة غرداية خلال السنوات من 2020 – 2023؟

ج. وتتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية؟ وما هي أهم خدماتها؟
- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي؟ وما هي أهم معاييره؟

- ما مدى تأثير التكنولوجيا المالية على الأداء المالي؟

د. الفرضيات:

في ضوء الأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

الفرضية 01: تعتبر التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن ذات أهمية كبيرة، حيث تساهم في تحسين طرق التمويل وتطوير الخدمات المالية بالإضافة إلى مواكبة التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي.

الفرضية 02: الأداء المالي للمؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الأهداف الموضوعة.

الفرضية 03: يوجد أثر موجب للتكنولوجيا المالية على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

هـ. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف يمكن توضيح أهمها في ما يلي:

الهدف الرئيسي:

معرفة إلى أي مدى تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

بناء على الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يمكن إضافة **الأهداف الفرعية** التالية:

- تسليط الضوء على مصطلح جديد في عالم الاقتصاد والمال وهو التكنولوجيا المالية ومعرفة مدى أهميته.
- التعرف على الأسس النظرية التي تقوم عليها التكنولوجيا المالية والأداء المالي.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها التوصل إلى بعض التوصيات والاقتراحات القابلة للتطبيق والتي يمكن الاستفادة منها في تحسين الأداء المالي.

و. أسباب اختيار الموضوع:

تم إختيار هذا الموضوع استنادا لجملة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية أهمها:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع.
- الاهتمام الشخصي بالتطور التكنولوجي في القطاع المالي.
- ارتباط موضوع البحث مع تخصصنا الدراسي.

الأسباب الموضوعية:

- قلة البحوث والدراسات بالجزائر في مثل هذه المواضيع ذات الصلة المباشرة بالتكنولوجيا المالية ومدى أثرها على الأداء المالي.
- الأهمية والمكانة البارزة للموضوع محل الدراسة لدى المؤسسات والباحثين.
- توسيع دائرة البحث العلمي.

ز. أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية موضوع هذه الدراسة في أهمية قطاع التكنولوجيا المالية بمجالاته المختلفة وما نتج عنه من قلب لموازين القطاع المالي وما جاء به من تقنيات حديثة.
- كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تجمع بين متغيرين بالغي الأهمية في وقتنا الحاضر وهما التكنولوجيا المالية والأداء المالي، إضافة إلى كون التكنولوجيا المالية تعتبر من المواضيع الحديثة التي تلقى اهتماما كبيراً في الدراسات الاقتصادية الحالية.

ح. حدود الدراسة:

تم رسم حدود الدراسة في:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على معرفة علاقة وتأثير التكنولوجيا المالية على الأداء المالي.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة غرداية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الموسم الجامعي من العام الدراسي 2024.

ط. منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث والتحقق من الفرضيات، استخدمنا المناهج المناسبة لطبيعة وأهداف الدراسة وهي:

الجزء النظري: اتبعنا المنهج الوصفي في من أجل وصف المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في التكنولوجيا المالية والأداء المالي.

الجزء التطبيقي: اتبعنا في المنهج التحليلي من خلال تحليل المعلومات والبيانات المجمعة.

ي. صعوبات الدراسة:

- خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات نوجزها في ما يلي:
- صعوبة الحصول على البيانات المالية والتكنولوجية اللازمة نظرا لسريتها.
- حداثة الموضوع وعدم توفر القدر الكافي من الدراسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية خاصة من ناحية الكتب.
- تتطلب دراسة هذا الموضوع وقتا وجهدا كبيرا لجمع وتحليل البيانات وتفسيرها.

ك. هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بجوانب الدراسة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم هذه الدراسة على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة: يتضمن هذا الفصل مبحثين رئيسيين، حيث يتناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية للتكنولوجيا المالية والأداء المالي، أما المبحث الثاني فهو تحت عنوان الدراسات السابقة، والذي تطرقنا من خلاله إلى الدراسات العربية والدراسات الأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة، وإجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة: خصص للدراسة التطبيقية في مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة غرداية حول أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي، تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى تقديم مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء

وكالة غرداية إضافة إلى الإطار المنهجي المستخدم، والمبحث الثاني فخصص لعرض وتحليل النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية.

الفصل الأول:
الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد من أهم المجالات التي تأثرت بالتكنولوجيا المالية، وفي ظل سعي المؤسسات نحو التميز وجب عليها مواكبة التطور الحاصل، حيث تعتبر التكنولوجيا المالية مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة، حيث سهلت على العملاء الحصول على الخدمات المالية بشكل سهل، كذلك ساعدت على تبسيط العمليات والتعاملات المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات.

يحظى الأداء المالي للمؤسسة باهتمام بالغ من قبل الأطراف الذين لهم مصلحة بالمؤسسة، حيث يقيس أداء المؤسسة وكفاءتها في استخدام مواردها، كما يعتبر نظام متكامل يقدم معلومات رقمية دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة ومدى تحقيق الأهداف بفعالية، للحفاظ على بقاء المؤسسة واستمرارها.

سنتناول في هذا الفصل مبحثين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المالية والأداء المالي، مع التركيز في المبحث الثاني على دراسات سابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المالية والأداء المالي:

سوف نتطرق فيه إلى مطلبين، حيث يتضمن المطلب الأول إلى نشأة وتطور وتعريف التكنولوجيا المالية إضافة إلى الأهمية والخصائص والخدمات، أما المطلب الثاني فتم التطرف فيه إلى التعريف والأهمية والأهداف والمعايير الخاصة بالأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول: مدخل عام للتكنولوجيا المالية:

تعتبر التكنولوجيا المالية موضوع معاصر يكسب أهميته من واقع حال الاقتصاد المحلي والعالمي، حيث سهلت كل المعاملات المالية، سيتم توضيح ذلك من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا المالية:

تعتبر التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، ويوجد لها تعاريف متعددة حيث أنها مجال يتطور بشكل مستمر وسريع ومن بين التعاريف الحديثة نجد:

التعريف الأول: توصف التكنولوجيا المالية على أنها: تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أرخص وأدق وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة.[1]

التعريف الثاني: وفقًا للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، "IOSCO" يستخدم مصطلح التقنيات المالية أو "FINTECH" لوصف مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتكنولوجيات الناشئة التي لديها القدرة على تحويل صناعة الخدمات المالي.[1]

التعريف الثالث: عرفها مجلس الاستقرار المالي بأنها ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات لها اثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعليه تقديم الخدمات المالية،

[1]– وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست المجلد 07، الجزائر، 2018، ص 13.

وتظهرالابتكارات المالية في العديد من جوانب التمويل: مدفوعات التجزئة والجملة البنية التحتية للأسواق المالية، إدارة الاستثمار، التأمين، توفير الائتمان، زيادة رأس المال.[2]

التعريف الرابع: تلك الابتكارات المالية التي باستطاعتها ان تنتج نماذج اعمال جديدة او تطبيقات او عمليات او منتجات تؤثر بشكل واضح على الاسواق المالية او المؤسسات وتقديم الخدمات المالية.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التكنولوجيا المالية هي أي إبتكار تكنولوجي يتم توظيفه في المجال المالي، بهدف تحسين الخدمات المالية المقدمة والرفع من جودتها وسهولة الوصول اليها من قبل المتعاملين بسرعة وبأقل تكلفة.

الفرع الثاني: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية:

ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية بعد ثورة الانترنت وظهور الهواتف الذكية مما جعل من الضرورة ظهور بعض التسهيلات لأي اعمال تجارية واصبحت التكنولوجيا المالية متداولة بشكل كبير في الكثير من المجالات، مثل التعاملات بين الشركات وعملاءها ورجال الاعمال وكذلك البنوك وغيرها وشهدت السنوات الأخيرة زيادة نادرة لعالم التكنولوجيا المالية،[4] ويمكن تلخيص اهم تطورات التكنولوجيا المالية في المراحل التالية:[5]

العصر الأول من 1886-1967 من التماثلية إلى الرقمية: تزامنت هذه الفترة مع العولمة المالية حيث بدأت التكنولوجيا المالية بظهور التلغراف والسكك الحديدية، اضافة الى انشاء أول كابل أطلسي والفدواير (Fedwire)

---

[1]- شعيب مقلاتي، **أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك – الإمارات العربية المتحدة أنموذجا-**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، التخصص: إدارة مالية، جامعة ميلة، الجزائر، 2020/2021، ص 09.

[2]- حيزية بنية، ابتسام عليوش، **تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الرق الأوسط ومال افريقيا)**، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018، ص 13.

[3]- ريهام احمد ممدوح، **اثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 02، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، مصر، دسيمبر 2020، ص 477.

[4]- نصيرة زعاف، **أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 26 سبتمبر 2019، ص 03.

[5]- Emilio Abad-Segura, Mariana-Daniela González-Zamar, Eloy López-Meneses, Esteban Vázquez-Cano, Financial Technology: Review of Trends, Approaches and Management, Article in journal Mathematics, VOL 1,N 8, Spain, June 2020, p :03.

عام 1918 في الولايات المتحدة الأمريكية ليأتي بعدها في 1950 بطاقات الائتمان، لتخفيف عبء حمل النقود من قبل داينرز كلوب (Diners club).

العصر الثاني 1967-2008 التكنولوجيا المالية في البنوك: كان تركيز هذا الجزء من تاريخ التكنولوجيا المالية على البنوك، بدأت الرقمية البنوك في هذه الفارة مع الإطلاق الآلة الحاسبة، جنبا لظهور اجهزت الصراف الآلى من قبل باركيليز في المملكة المتحدة (1967)، كما أنشئت جمعية الاتصالات المالية بين المصارف في أنحاء العالم لتيسير وتأمين الدفع عبر الحدود، ونتيجة لذلك تحسن الاتصال بين المؤسسات المالية وأصبح اكثر أمنا، في هذا العصر لا تزال البنوك تضطلع بدور مهم وأساسي في تنفيذ معظم المعاملات المالية.[1]

العصر الثالث من 2008- إلى يومنا هذا التكنولوجيا المالية الحديثة: ما بعد الأزمة المالية 2008 أصبح عصر الشركات الناشئة، مع وجود دافع الابتكار بين المستثمرين والمستهلكين الذين يقودون موجة من المنتجات والخدمات الجديدة، حتى البنوك الراسخة بدأت في التصرف وتصنيف نفسها كشركات ناشئة تم فتح تقنيات جديدة لتسهيل إنشاء منتجات مصرفية رقمية باستخدام الخدمات المصرفية المفتوحة والتي تتيح لشركات الطرف الثالث الوصول للبيانات المالية.[2]

[1]- بريش رابح، **دور التكنولوجيا المالية في تطور الصناعة المالية الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، 2022 – 2023، ص 53-52.

[2]- سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة آفاق علمية، المجلد11، العدد 03، الجزائر، 2019، ص 725.

الشكل رقم (1-1): التطور التاريخي للتكنولوجيا المالية

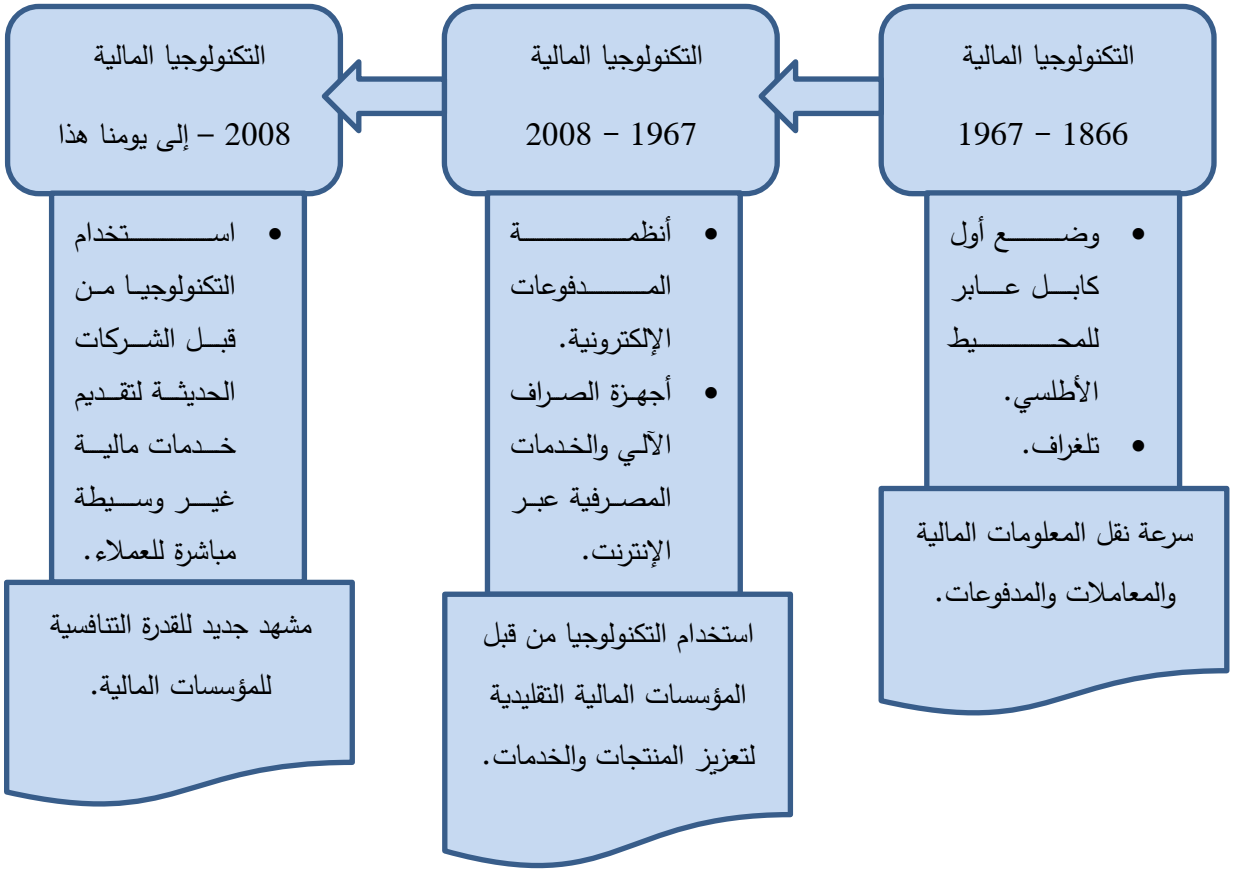

المصدر: (Anjan V. Thakor, FINTECH AND BANKING: What do we know?, Journal of Financial Intermediation, Washington University in St. Louis, CFAR, 2019, p. 3)

الفرع الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية:

ترجع أهمية التكنولوجيا المالية للأسباب التالية:[1]

- دعمها وتمكينها لنماذج أعمال ومنتجات وخدمات مالية لم يكن بالإمكان تحقيقها سابقا
- عززت كفاءة الأسواق وحسنت من تجربة العملاء والمستهلكين؛
- ساهمت في تقديم خدمات مالية وحلول تقنية أفضل؛

[1]- عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في صناعة الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2019، ص 36.

- تقلل التكنولوجيا من الأخطار خاصـة ما تعلق بعدم التيقن المرتبطة بالعقود والتي كانت سمة لصيقة بها؛
- ساهمت العقود الذكية في تقليل المخاطر القانونية؛
- يساعد كل من الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة في تعزيز الأمن وتعزيز تجربة العملاء و وتقليل التكاليف؛
- ساهم انخفاض التكاليف وسرعة الإنجاز في زيادة الشمول المالي من خلال منتجات وخدمات وحلول محسنة وصلت لفئات كانت خارج دائرة القطاع المالي.

الفرع الرابع: خصائص التكنولوجيا المالية:

يمكن تحديد أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:[1]

- التكنولوجيا المالية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية؛
- التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها؛
- إن الخدمة المالية والمصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا؛
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

الفرع الخامس: خدمات التكنولوجيا المالية:

تقدم التكنولوجيا المالية خدمات عديدة للمتعاملين والتي يمكن إيجازها في العناصر الآتية:[2]

1. **خدمات الدفع:** تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة التي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم مجموعة واسعة من أساليب الدفع من أهمها مايلي:
   - الدفع عبر الهاتف النقال؛

[1]– لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي: الواقع والآفاق**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2018، ص 66.

[2]– سعيدة حرفوش، مرجع سابق، ص 729.

- التحويلات المالية الى خارج تكون بأقل تكلفة؛
- تبادل العملات بدون تكلفة؛
- إدارة تدفقات الدفع المتاحة لتجارة الالكترونية، وتشمل عمليات الدفع عبر الانترنت، والتي تشمل على وسائل الدفع المبتكرة؛
- تبسيط عمليات الدفع بين الأفراد.

2. **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد:** وتشمل الخدمات المالية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنيت، دون أي وجود مادي للوكالة، بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول لتسيير الميزانية، وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.
3. **خدمات الاستثمار والتمويل:** تقوم التكنولوجيا المالية ب:
   - استقطاب مدخرات الإفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة؛
   - توفير منصات التمويل جماعي للشركات، سواء في شكل قروض أو استثمار في رأس المال أو في شكل تبرعات؛
   - تقديم الاستشارة عبر الانترنيت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم؛
   - تحليل مخاطر وتقديم مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية للعميل.
4. **خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات:** وهي تقديم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع و تحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون، كما تعمل في مجال الأمن السبرياني، وذلك من خلال الكشف مبكر لأي احتيال في سلوك المتعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف الذكية، أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة، تقوم التكنولوجيا المالية أيضا بتحليل مخاطر وتقديم أدوات تساعد في اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية وتسهيل إعداد تقارير التنظيمية.
5. **الخدمات الموجهة للبنوك والشركات:** تقدم التكنولوجيا المالية العديد من حلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية البلوكات Blocktech، التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكشين Blockchain، فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، أما بالنسبة للشركات تقدم التكنولوجيا

المالية أيضا حلول مثل برامج معالجة المعلومات، وكذا إجراءات التحكم في أنظمة المعلومات وإدارة المخاطر، إدارة الضرائب.....إلخ.[1]

المطلب الثاني: الاطار العام للأداء المالي:

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسة، فهو عبارة عن نظام متكامل للمعلومات المقترنة بالأداء المالي لهذه المؤسسة، سيتم توضيح ذلك من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي:

هناك عدة تعاريف للأداء المالي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: هو عبارة عن وصف لوضع المؤسسة وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها المؤسسة للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات وصافي الثروة.[2]

التعريف الثاني: يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل، ويعبر الأداء المالي عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.[3]

التعريف الثالث: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعد الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[4]

---

[1]– سعيدة حرفوش، مرجع سابق، ص 730.

[2]– علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي**، دار صفاء للنشر، الأردن، 2011، ص 67.

[3]– مراد حجاج، وآخرون، **قياس أثر الرفع المالي على الأداء المالي**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 82.

[4]– محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، دار حامد للنشر والتوزيع عمان، 2010، الطبعة الأولى، ص 45.

التعريف الرابع: عرف الأداء المالي "بأنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء المالي يعبر عن القدرة المالية للمؤسسة، ومدى قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها سعيا إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي:

يمكن تلخيص أهمية الأداء المالي في ما يأتي:[2]

- تقييم ربحية المؤسسة ويكمن الغرض منها تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم؛
- تقييم سيولة المؤسسة وذلك لتحسين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛
- تقييم تطوير توزيعات المؤسسة وذلك من أجل معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛
- متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته؛[3]
- تأكيد من أن الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة وفعالية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.[4]

الفرع الثالث: أهداف الأداء المالي:

تتمثل أهداف الأداء المالي في ما يلي:

1. **التوازن المالي:** وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه من خلال الحفاظ على استقرار المؤسسة، أي وجود توازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به.[5]

---

[1]– عبد الوهاب دادان، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2006-2011**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2 ، المجلد 7، الجزائر، 2014، ص 24.

[2]– دونالد ووتز، **101 طريقة لتطوير أداء الشركات**، الطبعة الأولى، دار فاروق للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 17.

[3]– علا نعيم عبد القادر، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص 251.

[4]– بورنيسة مريم، خنفري خيضر، **الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية على ضوء النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 820.

[5]– علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي**، دار صفاء للنشر، الأردن، 2011، ص 39.

2. **السيولة:** السيولة داخل المؤسسة تقيس مدى قدرتها على مواجهة التزاماتها سواء الداخلية أو الخارجية.[1]
3. **التوازن المالي:** وهو هدف تسعى الوظيفة المالية للوصول إليه, فهو يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة فالعجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض.[2]
4. **المردودية:** وهي الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، ونميز بين المردودية الاقتصادية التي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال والمردودية المالية التي تحدد مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية.[3]

الفرع الرابع: معايير الأداء المالي:

هناك أربعة أنواع رئيسية من المعايير تتمثل في:

1. **المعايير التاريخية:** حيث تعتمد على النتائج التي حققتها المؤسسة من خلال فترة أو فترات زمنية ماضية وأهمية هذا المعيار إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمؤسسة، وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية.[4]
2. **المعايير المطلقة:** ونعني بها المعايير التي تستخدم للحكم بموجبها على وضع المؤسسة على اختلاف نوعها وعمرها وقت التحليل وتأخذ شكل قيم ثابتة لنسب معينة متفق عليها بين الشركات.[5]
3. **المعايير القطاعية:** يستخدم هذا المعيار لقياس وضع المؤسسة ضمن القطاع الذي تنتمي إليه، وعادة ما تعد هذه المعايير من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية وغيرها.[6]

---

[1]– خالد رجم، خولة واصل، الطاهر بن عمارة، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة عملية التدقيق الداخلي**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 130.

[2]– هلايلي اسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2019 – 2020، ص 105.

[3]– لياس بن سامي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 267.

[4]– محمد أمين سالم ثابت، **أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزهر، غزة، 2017، ص 83.

[5]– حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص 16.

[6]– عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي**، اتجاهات معاصرة، دار اليسوري، 2008، ص 30.

4. **المعايير المستهدفة:** وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الابتعادات بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.[1]

الفرع الخامس: العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

هناك مجموعة من العوامل الأساسية التي تؤثر على الأداء المالي والتي يمكن حصرها فيما يلي:[2]

1. **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة المؤسسات وأعمالها، ويؤثر الهيكل على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الإعمال و النشاطات التي تنبغي القيام بتا ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للإفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسات اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.
2. **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء المالي بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات للرسم صورة للأداء المالي والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء المالي في تصرفهم في أموال المؤسسات.
3. **التكنولوجيا:** هي مختلف الأساليب والطرف المعتمدة في المؤسسات لتحقيق الأهداف، ويندرج تحتها العديد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها الزبون، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وعلى المؤسسات أن تلتزم بنوع من التكنولوجيا المناسب لطبيعة أعمالها والمنسجم مع أهدافها، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الارباح و الحصة السوقية.
4. **الحجم:** هو تصنيف المؤسسات الى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجمها، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي سلبا فقد يشكل عائقا للأداء المالي للمؤسسة حيث ان

[1]– أسعد حميد العلي، **الادارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، الطبعة الثالثة، ص 78.

[2]– محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 48 – 51.

بزيادة الحجم فإن عملية الإدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها المالي أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد محللين الماليين المهتمين بالمؤسسة، وقد أجريت دارسات حول علاقة الحجم بأداء المالي للمؤسسة وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء المالي علاقة طردية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة من أبرز الدعائم لمنهجية الدراسة العلمية، حيث توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية والأداء المالي، والتي تعتبر من المواضيع الهامة ومن خلال إطلاعنا على البعض من هذه الدراسات إخترنا البعض من المواضيع التي لها علاقة مباشرة بموضوع بحثنا ودراسات أخرى لها علاقة بأحد أبعاد الدراسة، حيث تناولت كل دراسة القيم الأساسية للموضوع المدروس والنتائج المتوصل إليه، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية، فيما تضمن المطلب الثاني الدراسات السابقة المتعلقة بالأداء المالي ثم اجراء مقارنة بين داراستنا والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية:

يركز هذا المطلب على أهم الدراسات العربية والأجنبية والتي لها علاقة بالتكنولوجيا المالية.

الفرع الأول: الدراسات العربية:

تتمثل أهم الدراسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية باللغة العربية في:

1. **دراسة بباس منيرة، فالي نبيلة 2020، بعنوان الصناعة المصرفية الاسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية: دراسة حالة ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي:**

يهدف هذا البحث الى دراسة اثر التكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية الاسلامية مع دراسة حالتي ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد تم التوصل الى انه في عالم التكنولوجيا، يجب على المصارف بصفة عامة والمصارف الاسلامية بصفة خاصة ان تتأقلم مع الوضع، واستغلال وسائل التكنولوجيا المالية كالهواتف الذكية والانترنت وتقنياتها كالمنصات الرقمية والعملات المشفرة.... الخ حتى تستطيع المنافسة وتحافظ على قاعدة عملائها، وبالتالي البقاء في الساحة المصرفية.

2. دراسة خلف الله بن يوسف، فرحات عيدة، 2023، بعنوان ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير اداء البنوك الاسلامية – دراسة واقعية لاستشراف المستقبل –:

يهدف هذا البحث الى التعرف على التكنولوجيا المالية واهم ابتكاراتها والخدمات التي تقدمها وتسليط الضوء على البنوك الاسلامية، وكذا التعرف على عوامل النجاح والمفاتيح الاساسية لتوظيف التكنولوجيا المالية الإسلامية، وقد تم التوصل الى أن التوجه العالمي نحو تبني التكنولوجيا المالية الاسلامية يفرض على البنوك الاسلامية مواكبة التطورات والتعزيزات للخدمات المالية بابتكارات حديثة وذلك بتقديم خدمات ذات جودة عالية واقل تكلفة وخطورة.

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية:

تتمثل أهم الدراسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية باللغة الأجنبية في:

1. دراسة Catarina Dos Santos Rua 2022، بعنوان The Impact of Fintech in the Performance of European Banks:

يهدف هذا البحث الى تحديد تأثير شركات التكنولوجيا المالية على أداء البنوك الأوروبية، وتقييم الأداء بعدة مقاييس، وفهم تأثير ظهور شركات التكنولوجيا المالية الجديدة في الصناعة المصرفية التقليدية، وقد تم التوصل الى أن شركات FINTECH تؤثر سلبًا على أداء البنوك الأوروبية فيما يتعلق بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما هو متوقع. يحدث العكس بالنسبة لـ NIM، حيث تم العثور على علاقة إيجابية على الرغم من أن متغير FINTECH ليس ذا دلالة إحصائية لأي من مقاييس الأداء.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالأداء المالي:

هناك العديد من الدراسات المتعلقة بالأداء المالي باللغتين العربية والأجنبية والتي سيتم التطرق لها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الدراسات العربية:

تتمثل أهم الدراسات المتعلقة بالأداء المالي باللغة العربية في:

1. دراسة نجلاء إبراهيم عبد الرحمن، ألاء ناصر الشريمي سنة 2020، بعنوان العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية على أكبر ثلاث شركات تأمين في المملكة العربية السعودية –:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل المستقلة على الأداء المالي لشركات التأمين السعودية للفترة 2009–2019، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر للرفع المالي على الأداء المالي للشركات المقاس بالعائد على الأصول، بينما لا يوجد أثر للرفع المالي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية، بالإضافة لعدم وجود علاقة بين حجم الشركة وأدائها المالي سواء كان مقاس العائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية.

2. دراسة بن عثمان مفيدة، شطيبة زينب، سنة 2021، بعنوان أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2009–2015، وبينت نتائج هذه الدراسة عدم وجود تأثير معنوي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي لتلك البنوك ممثلا بنسبة هامش القيمة المضافة والعائد على الأصول في تلك البنوك التجارية عينة الدراسة خلال فترة الدراسة 2009–2015.

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية:

تتمثل أهم الدراسات المتعلقة بالأداء المالي باللغة الأجنبية في:

1. دراسة Hammed Samuel KAZEEM 2015، بعنوان Characteristics Firm Specific and Financial of Performance of Listed Insurance Firms in Nigeria:

هدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص المحددة للأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في نيجيريا حيث تم أخذ مجموعة من الخصائص هي (عمر) الشركة نمو التأمينات نسبة الخسارة نسبة السيولة والرفع المالي) كمتغيرات مستقلة لمعرفة أثرها على الأداء المالي، وتكون مجتمع الدراسة من 30 شركة تأمين مدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية، وتم اختيار 12 شركة منها كعينة للدراسة وذلك خلال الفترة ما بين 2006 و2013.

وتوصلت الدراسة إلى أن كل من حجم الشركة نسبة السيولة، والرفع المالي هي أهم العوامل المحددة للأداء المالي، حيث كان تأثير كل من (حجم الشركة ونسبة الخسارة والرفع المالي سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي، أما نسبة السيولة فكان تأثيرها ايجابي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي، ولم يكن لباقي العوامل أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي.

المطلب الثالث: أوجه المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة:

الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية للتكنولوجيا المالية:

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة بباس منيرة، فالي نبيلة	تتشابه الدراسة مع دراستنا في المتغير المستقل والمتمثل في تكنولوجيا المالية، أيضا تتشابه من خلال المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي.	تختلف هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير التابع والمتمثل في الصناعة المصرفية الإسلامية، وتختلف في الحدود الزمانية والمكانية والمتمثلة في ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي 2020.
دراسة خلف الله بن يوسف، فرحات عيدة	تتشابه الدراسة مع دراستنا في المتغير المستقل والمتمثل في تكنولوجيا المالية، أيضا تتشابه من خلال المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي، وتتشابه في الحدود المكانية والمتمثلة في غرداية.	تختلف هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير التابع والمتمثل في البنوك التجارية، كما هناك اختلاف في نوع عينة الدراسة والمتمثلة في البنوك الإسلامية أما بالنسبة لنا مؤسسة اقتصادية، وتختلف في الحدود الزمانية حيث أقيمت هذه الدراسة في 2023 ودراستنا سوف تقام في 2024.

دراسة Catarina Dos Santos Rua	تتشابه الدراسة مع دراستنا في المتغير المستقل والمتمثل في تكنولوجيا المالية، أيضا تتشابه من خلال المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي.	تختلف هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير التابع والمتمثل في البنوك التجارية، وتختلف في الحدود الزمانية والمكانية والمتمثلة في البرتغال 2022.

الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية للأداء المالي:

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة نجلاء إبراهيم عبد الرحمن، ألاء ناصر الشريمي	تتشابه الدراسة مع دراستنا في المتغير المستقل والمتمثل في الأداء المالي، أيضا تتشابه من خلال المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي.	تختلف هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير المستقل والتابع في شركات التأمين، كما هناك اختلاف في نوع عينة الدراسة والمتمثلة في ثلاث شركات تأمين أما بالنسبة لنا مؤسسة اقتصادية، وتختلف في الحدود الزمانية والمكانية والمتمثلة في المملكة العربية السعودية 2009-2019.
دراسة بن عثمان مفيدة، شطيبة زينب	تتشابه الدراسة مع دراستنا في المتغير التابع والمتمثل في الأداء المالي، أيضا تتشابه من خلال المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي.	تختلف هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير المستقل والمتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتختلف في الحدود الزمانية والمتمثلة في 2021.
دراسة Hammed Samuel KAZEEM	تتشابه الدراسة مع دراستنا في المتغير المستقل والمتمثل في الأداء المالي، أيضا تتشابه من خلال المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي.	تختلف هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير المستقل والتابع في شركات التأمين، وتختلف في الحدود الزمانية والمكانية والمتمثلة في نيجيريا 2015.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل معرفة أهم المفاهيم الأساسية حول التكنولوجيا المالية، حيث عرفت التكنولوجيا المالية بأنها تلك الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال القطاع المالي، وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأسهل وأرخص وتمكن عدد كبير من الأفراد الوصول إليها.

أما الأداء المالي فهو مهم في المؤسسة الاقتصادية، حيث يعتبر أداة للتعرف على الوضع الحالي للمنظمة خلال فترة زمنية معينة، فالأداء المالي يستمد أهميته من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والتي ترمي إلى ضمان بقاء المؤسسة واستمرارها في النمو، لهذا يعتبر تحسين الأداء المالي بشتى الطرق هدف من أهداف المؤسسات.

الفصل الثاني:
الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد تناولنا للإطار المفاهيمي العام لهذه الدراسة، وذلك من خلال الفصل السابق حيث تطرقنا فيه إلى مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والأداء المالي.

سنقوم خلال هذا الفصل بالتطرق إلى الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، حيث يوضح هذا الفصل الخطوات المهمة المتبعة لإجراء دراسة الحالة، حيث تم اختيار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء Casnos لولاية غرداية لتكون محلا للدراسة.

حيث تضمن المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة من خلال التعريف بميدان الدراسة وأدوات الدراسة وأسلوب الدراسة، أما المبحث الثاني فكان بعنوان تحليل وتفسير نتائج الدراسة وتضمن تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي وبالاستخدام نسب التوازن المالي.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة:

يمثل الإطار المنهجي للدراسة الخطوات المنهجية التي تم الاعتماد عليها في إجراءات الدراسة وحيث تضمن المطلب الأول التعريف بميدان الدراسة وأما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى أدوات ومتغيرات الدراسة ثم في المطلب الثالث أسلوب الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة:

سوف نتطرف في هذا المطلب إلى تعريف الوكالة الولائية بغرداية، مع إبراز المهامها ودراسة هيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: نشأة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء:

تأسس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء كنظام إجباري من سنة 1958 إلى نهاية سنة 1974 وكان لا يغطي إلا أداءات التقاعد، وابتداء من سنة 1975 أصبحت التغطية تشمل التأمينات الاجتماعية، وتشمل الأمومة، العجز، المرض، الوفاة، وفي سنة 1983 عند إعادة إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي، أدمج صندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) في النظام الواحد والموحد حيث أوكلت مهام تسيير التقاعد للصندوق الوطني للتقاعد (CNR) ومهام تسيير التأمينات الاجتماعية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS).

وتعود نشأة الصندوق كغيره من صناديق النظام الاجتماعي إلى تاريخ استقلاله عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS) الذي بدأ التحضير له بتاريخ 04 جانفي 1992[1]، وذلك في إطار الاجتماع الإداري الذي حضره أعضاء الصندوق البالغ عددهم (21) عضوا وهم:

ستة (06) ممثلين للمهن التجارية تعينهم المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني، أربع (04) ممثلين للمهن الزراعية المشكلة في مستثمرات ومؤسسات زراعية من القطاع الخاص تعينهم المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني، أربع (04) ممثلين للمهن الحرة على أساس عضو واحد من كل فئة

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، السنة الثلاثون، المؤرخ في 19 مايو 1993.

من الفئات التالية الصحة، نقابة المحامين، مكاتب الدراسات التقنية والمعماريين، المالية والمحاسبة تعينهم المنظمات الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني أيضا، أربع (04) ممثلين للمهن الحرفية تعينهم المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني، ممثلين (02) للمهن الصناعية تعينهم المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني، وممثل واحد لمستخدمي الصندوق (CASNOS) تعينه لجنة المساهمة.[1]

إلى أن استمر الصندوق تحت الوصاية التنظيمية والمهنية والمالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS) إلى غاية سنة 1995 تاريخ استقلالية (CASNOS) وبداية نشاطه كجهاز مستقل متكون من (وحدة مركزية) مديرية مركزية مقرها الاجتماعي بنهج فيكتور هيجو بالجزائر ووكالات جهوية وفروع ولائية وشبابيك مختصة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): انتشار الوكالات الجهوية عبر التراب الوطني:

الرقم	مقر الوكالة	الولايات الملحقة
01	الجزائر	الجزائر العاصمة
02	عنابة	عنابة – قالمة – الطارف – سوق أهراس
03	باتنة	باتنة – أم البواقي – بسكرة – خنشلة
04	بشار	بشار – أدرار – البيض – تيندوف – النعامة
05	البليدة	البليدة – تيبازة – المدية – الجلفة
06	الشلف	الشلف – عين الدفلى – تيسمسيلت
07	قسنطينة	قسنطينة – جيجل – سكيكدة – ميلة – تبسة
08	وهران	وهران – معسكر – عين تيموشنت
09	مستغانم	مستغانم – غليزان – تيارت
10	ورقلة	ورقلة – الوادي – غرداية – الأغواط – تمنراست – إليزي
11	سطيف	سطيف – بجاية – برج بوعريريج – المسيلة
12	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس – تلمسان – سعيدة
13	تيزي وزو	تيزي وزو – البويرة – بومرداس

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات مقدمة من طرف المدير الفرعي للتحصيل بغرداية

[1]– المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 93-119 المؤرخ في 15 مايو 1993، المتعلق باختصاصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص بغير الأجراء وتنظيمه وسيره الإداري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، السنة الثلاثون، المؤرخ في 19 مايو 1993، ص 6.

الفرع الثاني: التعريف بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة غرداية:

إن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) بغرداية هي مؤسسة إدارية تنظيمية ذات طابع خاص، تعمل على تأمين الفئة الغير مأجورة للولاية، أي كل العمال الذين يمارسون نشاطات مهنية غير مأجورة في إطار التشريع الخاص بأعمال المنظمة (المهن الخاضعة للقيد في السجل التجاري) الخاصة بولاية غرداية و التي تعني:

- ❖ الصناعيين.
- ❖ الحرفيين.
- ❖ التجار.
- ❖ الفلاحين.
- ❖ أصحاب المهن الحرة (محامين ، خبراء محاسبين ، صيادلة ، أطباء و غيرهم).
- ❖ السائقين بمختلف أنواعهم (القطاع الخاص).
- ❖ أصحاب المؤسسات الخاصة (SARL, EURL,SNC).

أما عن الحدود الجغرافية للصندوق للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة غرداية فهي تغطي جميع بلديات الولاية و ذلك من خلال الشبابيك المختصة التابعة للوكالة:

- ❖ شباك مختص تابع لدائرة المنيعة الذي يغطي بلديات هذه الدائرة تم فتحه في شهر ماي 2004 و عدد عماله ثلاثة (03) و لديهم مستوى جامعي.
- ❖ شباك مختص لدائرة بريان الذي يغطي بلدية بريان تم فتحه شهر جويلية 2003 و عدد عماله اثنان (02) و لديهم مستوى جامعي.
- ❖ شباك مختص لدائرة متليلي الذي يغطي جميع بلديات متليلي بما فيهم دائرة زلفانة تم فتحه في شهر أفريل 2005 و عدد عماله ثلاثة (03) اثنان جامعيين و الأخر لديه مستوى ثانوي .
- ❖ شباك مختص لدائرة القرارة الذي يغطي بلدية القرارة و تم فتحه في شهر جويلية 2001 و عدد عماله ثلاثة (03) و لديهم مستوى جامعي.

❖ أما وكالة غرداية فهي تغطي جميع بلديات الدوائر المتبقية مثل دائرة بنورة، العطف، غرداية، الضاية بن ضحوة.

الفرع الثالث: مهام الوكالة الوطنية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء:

تندرج مهام الوكالة ضمن الأهداف العامة للصندوق للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، ويمكن أن نجمل هذه المهام في النقاط التالية:

❖ تسيير الإعانات الطبيعية والمالية للتأمين الاجتماعي لغير الأجراء على مستوى الولاية والشبابيك المختصة.
❖ استلام وتسوية وصرف منح ومعاشات المتقاعدين التابعين للصندوق للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
❖ ضمان التحصيل للاشتراكات المراقبة و المتابعة القضائية عند الاقتضاء.
❖ تقديم الوثائق اللازمة للمنخرطين (شهادات التحيين) لإثبات وضعياتهم اتجاه الصندوق و تقديمها للمؤسسات أو الإدارات الأخرى (mise à jour)، ولغير المنخرطين لإثبات عدم انتمائهم عن طريق شهادات عدم الانتساب (affiliation attestation de non).
❖ تسيير و تنظيم المراقبة الطبية لكل التعويضات.
❖ تقديم الإحصائيات وتقارير عن النشاط الشهري والسنوي للمديرية العامة.
❖ متابعة ملفات المنخرطين للولاية.
❖ ترقيم ملفات المعنيين على مستوى الولاية.

وتكمن المهام الأساسية للصندوق في تحصيل الاشتراكات السنوية للمنخرطين، ثم إعادة استغلالها لتمويل الأداءات التالية:

❖ التأمين على المرض بكل أشكاله.
❖ التأمين على الأمومة.
❖ تقديم منحة الوفاة (Capital Décès).

أ. **التأمين على المرض:** يحق لكل منخرط في الصندوق مستوفى لكافة اشتراكاته ومتطلباتها الحق في التعويضات التالية، التي لا يجب أن تتعدى 04 سنوات:

- ❖ المصاريف الطبية الجراحية الصيدلية، والاستشفائية.
- ❖ الفحوص البيولوجية إستخلافها الصناعي.
- ❖ النظارات الطبية.
- ❖ الأسنان الاصطناعية وعلاجها.
- ❖ المعالجة بالمياه المعدنية والحمامات.
- ❖ الأجهزة والأعضاء الاصطناعية.

ب. **التأمين على الأمومة:** ويتم ذلك بالتعويض عن المصاريف الطبية والصيدلية الخاصة بالأم والموضوع (الصبي) وذلك لمدة تعدل الثمانية أيام.

ج. **التأمين على الوفاة (Capital Déces):** في حال وفاة المؤمن اجتماعيا يمنح الصندوق لعائلته أو للأشخاص تحت كفالته منحة الوفاة التي تعادل مدخوله السنوي الخاضع للضريبة (Revenu Annuel).

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للوكالة غرداية:

الشكل رقم (2-1): التنظيم الإداري للوكالة غرداية

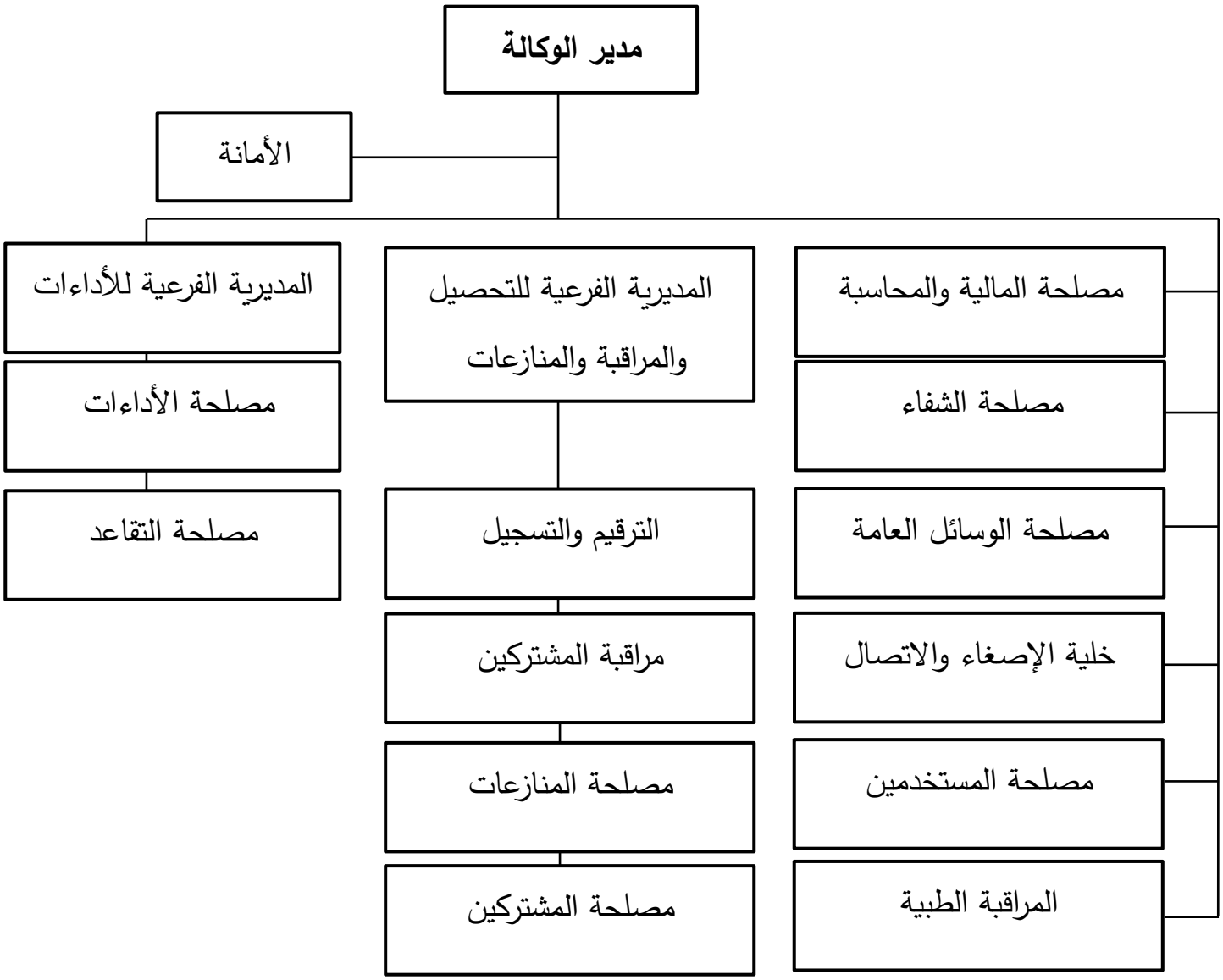

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، السنة الثانية والخمسون، المؤرخ في 05 أفريل 2015، ص 15

المطلب الثاني: أدوات الدراسة:

الفرع الأول: أداة الدراسة:

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الأدوات ساعدتنا في جمع المعلومات، تمثلت في اعتمادنا على بعض الوثائق الممنوحة لنا من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، كما استعملنا الملاحظة المنظمة وذلك لتحديد الوثائق المهمة واللازمة في انجاز الجانب التطبيقي إضافة إلى اعتمادنا على المراجع النظرية المتمثلة في الكتب والبحوث الجامعية والمقالات العلمية والملتقيات الدولية واستخدامها في إعداد الجانب النظري وفي وتنظيم خطة الجانب التطبيقي.

الفرع الثاني: المتغيرات المستخدمة في الدراسة

- **المتغير المستقل:** يتمثل في التكنولوجيا المالية.
- **المتغير التابع:** يتمثل في الأداء المالي.

المطلب الثالث: أسلوب الدراسة:

يتمثل أسلوب المعتمد في هذه الدراسة في "دراسة حالة" حيث توفر صورة دقيقة عن موضوع الدراسة والمتمثل في "أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة غرداية"، حيث يسلط هذا الأسلوب الضوء على مختلف جوانب موضوع الدراسة من خلال تقديمه لمعلومات دقيقة وشاملة، مما يساعد في الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، من خلال الاعتماد على جمع المعلومات والوثائق من مصدرها الأصلي (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء)، والمتمثلة في القوائم المالية للفترة الممتدة من 2020 إلى غاية 2023.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

قمنا بتخصيص هذا المبحث لتحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي ونسب التوازن المالي وتفسير النتائج.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

1. حساب رأس مال العامل الدائم للسنوات من 2020 – 2023:

- يحسب رأس المال العامل من أعلى الميزانية وفق المعادلة التالية:

رأس المال العامل الدائم= الموارد الدائمة (الخصوم الغير جارية+ رؤوس الأموال الخاصة) – الاستخدامات الثابتة

الجدول رقم (2-2): حساب رأس مال العامل الدائم للسنوات من 2020 – 2023 من أعلى الميزانية:

البيان	2020	2021	2022	2023
الموارد الدائمة	102 743 953.31	164 791 894.86	-14 259 356.61	-40 432 369
استخدامات الثابتة	16 649 310.13	18 889 463.13	25 997 462.41	35 453 975.50
رأس مال العامل الدائمFRNG	86 094 643.18	145 902 431.73	-40 256 819.02	-75 886 344.50

من اعداد الطالبين اعتماد على معلومات المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 01 و02)

- يحسب رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفق المعادلة التالية:

رأس المال العامل الدائم FRNG = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

الجدول رقم (2-3): حساب رأس مال العامل الدائم للسنوات من 2020 – 2023 من أسفل الميزانية:

البيان	2020	2021	2022	2023
الأصول الجارية	214 254 393.93	271 674 523.73	87 623 430.28	68 144 251.11
الخصوم الجارية	128 159 750.75	125 772 092	127 880 249.30	144 030 595.61
رأس مال العامل الدائمFRNG	86 094 643.18	145 902 431.73	-40 256 819.02	-75 886 344.50

من اعداد الطالبين اعتماد على معلومات المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 01 و02)

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن هناك تذبذبات خلال السنوات (2020-2023)، حيث شهدت سنة 2021 ارتفاع رأس مال العامل الدائم قدر ب 145 902 431.73، بعد أن كانت في سنة 2020 تبلغ 86 094 643.18 ويعود سبب ارتفاع FRNG إلى أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء رفعت من قيمة أصولها الجارية وخفضت قليل من قيمة خصومها الجارية هذا بالنسبة للجزء الأسفل من الميزانية، أما بخصوص في الجزء الأعلى فنلاحظ أن السبب يعود إلى أن الصندوق رفع من قيمة موارده الثابتة وهذا بواسطة قيامه بإقتراض ديون طويل الأجل، ونقول أن الصندوق خلال السنتين 2020 و2021 قادر على تغطية استخداماته الثابتة بواسطة موارده الدائمة، وأيضا أصوله في الفترة القصيرة قادرة على تغطية ديونه قصيرة الأجل، في حين أن سنة 2022 شهدت إنخفاض كبير وصولا إلى 40 256 819.02-، وواصل في الانخفاض سنة 2023 حتى وصل إلى قيمة تقدر ب 75 886 344.50-، وهذا يثبت أن الصندوق غير قادر على تغطية استخداماته الثابتة بواسطة موارده الدائمة ولا أصوله الجارية قادرة على تغطية ديونه قصيرة الأجل.

2. احتياجات رأس مال العامل الإجمالي للسنوات من 2020 – 2023:

- يحسب وفق المعادلة التالية:

BFR= (الاصول الجارية -خزينة الأصول) -(الخصوم الجارية-خزينة الخصوم)

الجدول رقم (2-4): حساب احتياجات رأس مال العامل للسنوات من 2020 – 2023:

البيان	2020	2021	2022	2023
أصول جارية خزينة اصول	48 475 674.77	49 038 605.91	50 703 866.84	48 508 136.46
خصوم جارية خزينة خصوم	128 159 750.75	125 772 092	127 880 249.30	144 030 595.61
احتياج رأس المال العامل BFR	-79 684 075.98	-76 733 486.09	-77 176 382.46	-95 522 495.15

من اعداد الطالبين اعتماد على معلومات المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 01 و02)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تذبذبات خلال السنوات (2020-2023)، حيث شهدت سنة 2021 ارتفاع قيمة احتياج رأس المال العامل قدر ب 486.09 733 76-، مقارنة مع السنة السابقة (2020) التي بلغ 075.98 684 79-، في حين انخفضت قيمة احتياج رأس المال العامل خلال سنة 2022 إلى -382.46 176 77، وواصلت في انخفاض خلال سنة 2023 حيث وصلت إلى 495.15 522 95- ويعود سبب حصولنا على BFR سالب ان صندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء لا يستطيع تسديد ديونه قصيرة الأجل ماعدا الديون المتاحة بواسطة أصوله الجارية جميعها ماعد المتاحات النقدية.

3. حساب الخزينة الصافية للسنوات من 2020 – 2023:

- يحسب وفق المعادلة التالية:

الخزينة الصافية= خزينة الأصول- خزينة الخصوم

الجدول رقم (2-5): حساب الخزينة الصافية للسنوات من 2020 – 2023:

البيان	2020	2021	2022	2023
خزينة أصول	165 778 719.16	222 635 917.82	36 919 563.44	**19 606 114.65**
خزينة خصوم	0	0	0	**0**
الخزينة الصافية TN	165 778 719.16	222 635 917.82	36 919 563.44	**19 606 114.65**

من اعداد الطالبين اعتماد على معلومات المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 01 و02)

نلاحظ أن هناك تذبذبات خلال السنوات (2020-2023)، حيث شهدت سنة 2021 ارتفاعا في الخزينة الصافية قدر ب 222 635 917.82، بعد أن كانت قيمتها في 2020 تبلغ 165 778 719.16، في حين أن سنة 2022 شهدت انخفاض كبير للخزينة الصافية إلى 36 919 563.44، بينما في سنة 2023 واصلت الخزينة الصافية في الانخفاض وصولا إلى 19 606 114.65، تعد سنة 2022 أكثر السنوات التي شهدت انخفاضا كبيرا في الخزينة الصافية، تحصلنا على خزينة موجبة خلال فترة الدراسة جميعها وهذا لأن الصندوق الوطني للضمان الاجتماع لغير الأجراء ليس عليها ديون بشكل متاحات نقدية.

من خلال ما تناولناه في الجداول السابق نجد أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء لا يحقق جميع شروط التوزان المالية التي من خلالها نستطيع تحديد ووضعية المالية للمؤسسة خلال سنة ما، حيث وجدنا أن اول شرط محقق خلال السنتين 2020 و2021 وهو الحصول على قيمة رأس المال العامل اكبر من 0 لكن في السنتين 2022 و2023 لم يتحقق هذا الشرط، بينما الشرط الثاني المتعلق بقيمة إحتياجات رأس المال العامل التي يجب ان تكون موجبة وأكبر من 0 لم يتحقق هذا الشرط أيضا خلال جميع سنوات دراسة من 2020 حتى 2023 وبالنسبة لشرط الاخير وهو TN اي خزينة صافية موجبة اكبر من 0 فقد تحقق هذا الشرط خلال فترة الدراسة، لكن للاسف المؤسسة محل الدراسة لم تحقق جميع الشروط معا في سنة واحدة لذلك نقول أن الصندوق الوطني للضمان إجتماعي لغير الاجراء لا يحقق شروط التوازن المالي ويمتلك وضعية مالية غير متوازنة خلال سنوات الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام نسب التوازن المالي:

1. نسب السيولة:

- من أجل حساب نسبة السيولة سوف وضح معادلتها كما يلي:

✓ نسبة السيولة العامة= الأصول الجارية/الخصوم الجارية
✓ نسبة السيولة السريعة= (الأصول الجارية–المخزون) / الخصوم الجارية
✓ نسبة السيولة النقدية= خزينة الأصول/ الخصوم الجارية

سوف نقوم بإختصارها كما يلي:

الجدول رقم (2–6): حساب نسب السيولة لمؤسسة محل الدراسة للسنوات من 2020 – 2023:

النسبة	2020	2021	2022	2023
نسبة السيولة العامة	1.67	2.16	0.69	0.47
نسبة السيولة السريعة	0.38	0.39	0.40	0.34
نسبة السيولة النقدية	1.29	1.77	0.29	0.14

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على معلومات المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 01و02)

من خلال الجدول السابق يمكن أن نستنتج ما يلي:

- **تحليل نسبة السيولة العامة:** نلاحظ أن هناك تذبذبات في نسبة السيولة العامة خلال السنوات من 2020 – 2023 في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، حيث أن نسبة السيولة العامة خلال سنة 2021 شهدت ارتفاعا قدر ب 2.16 مقارنة مع السنة السابقة (2020) حيث قدرت ب 1.67، بينما شهدت هذه النسبة انخفاضا في سنة 2022 إلى 0.69، أم في سنة 2023 واصلت في الانخفاض وصولا الى 0.47، إذا من خلال هذه النتائج نقول عن المؤسسة خلال السنتين 2020 و2021 قادر على تغطية خصومها الجارية بواسطة أصولها الجارية، بينما في السنتين 2022 و2023 فقد تحصلنا على نسبة أقل من 1 وهذا يعني عجز الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي عن ذلك.

- **تحليل نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ أن هناك ارتفاع وتذبذبات في نسبة السيولة السريعة خلال السنوات من 2020 – 2023 في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، حيث أن خلال سنة 2021 شهدت نسبة السيولة السريعة ارتفاعا طفيفا قدر ب 0.39 مقارنة مع السنة السابقة (2020) حيث قدرت ب 0.38، في حين أن في سنة 2022 ارتفعت إلى 0.40، بينما شهدت هذه النسبة انخفاضا في سنة 2023 إلى 0.34، إذا نلاحظ ان جميع القيمة المتحصل عليها في هذه النسبة هي أكثر من الحد الأقصى لها والمحدد بنسبة 0.3.
- **تحليل نسبة النقدية:** نلاحظ أن هناك تذبذبات في نسبة السيولة النقدية خلال السنوات من 2020 – 2023 في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، حيث أن نسبة السيولة النقدية خلال سنة 2021 شهدت ارتفاعا قدر ب 1.77 بعد أن كانت تقدر في سنة 2020 ب 1.29، بينما شهدت هذه النسبة انخفاضا في سنة 2022 إلى 0.29، أم في سنة 2023 واصلت في الانخفاض وصولا الى 0.14، فمن خلال هذا نجد ان المؤسسة خلال السنتين 2020 و2021 حققت نسبة أكبر من النسبة التي تعتبر جيدة ومريحة، وهي تقدر ب 30%، وهذا يدل على أن صندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الاجراء يستطيع تسديد ديونه قصيرة الاجل بواسطة الخزينة الجارية للأصول التي تتوفر عليها المؤسسة، بينما في السنتين 2022 و2023 تحصلنا على نسبة أقل من 30 %، إذا فهي لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل لسنتين 2022 و2023 بواسطة الخزينة الجارية للأصول التي تتوفر عليها المؤسسة خلال هاتين السنتين.

2. نسب الربحية:

- من أجل حساب نسبة الربحية سوف وضح معادلتها كما يلي:

✓ **هامش الربح الصافي**= النتيجة الصافية/ رقم الأعمال
✓ **هامش الربح التشغيلي**= نتيجة الإستغلال/رقم الأعمال
✓ **نتيجة ربحية الأصول**= نتيجة صافية/ مجموع الأصول

سوف نقوم بإختصارها كما يلي:

الجدول رقم (2-7): حساب نسب الربحية لمؤسسة محل الدراسة للسنوات من 2020 – 2023:

النسبة	2020	2021	2022	2023
هامش الربح الصافي	-0.44	-0.27	-0.58	-0.66
هامش الربح التشغيلي	-0.27	-0.27	-0.58	-0.64
نتيجة ربحية الأصول	-0.63	-0.63	-3.7	-4.6

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على معلومات المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 01و02و03و04)

- **تحليل هامش الربح الصافي:** نلاحظ أن هناك تذبذبات في هامش الربح الصافي خلال السنوات من 2020 – 2023 في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، حيث أن هامش الربح الصافي خلال سنة 2021 شهدت ارتفاعا قدر ب 0.27- مقارنة مع السنة السابقة (2020) حيث قدرت ب 0.44-، بينما شهد هذا الهامش انخفاضا في سنة 2022 إلى 0.58-، أما في سنة 2023 واصل الهامش الانخفاض وصولا الى 0.66-، ومن خلال النسب المتحصل عليها والتي هي جميعها أقل من 0 وسالبة، وهذا يعني عدم قدرة رقم الأعمال المحقق على توليد مبالغ موجبة في النتيجة الصافية، بل العكس يأثر عليها في تحقق نتيجة سالبة حيث في سنة 2020 يساهم بنسبة 44% في تحقيق نتيجة السالبة وأيضا في السنوات الأخرى إذا المؤسسة تعتبر ضعيفة جدا وغير متحكمة كليا في أعباءها ولا تعتمد مبدأ التقليل من الأعباء وترشيدها.
- **تحليل هامش الربح التشغيلي:** نلاحظ من خلال الجدول أن هامش الربح التشغيلي في 2020 قدر ب – 0.27، بينما في سنة 2021 لم تشهد أي ارتفاع، في حين انخفض هامش الربح التشغيلي في 2022 إلى 0.58-، أما في سنة 2023 واصل الهامش الانخفاض وصولا الى 0.64-.
- **تحليل نتيجة ربحية الأصول:** تعتبر هذه النسبة عن استخدام أصولها في توليد الربح وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، لكن خلال فترت دراستنا نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتيجة ربحية الأصول في 2020 قدرت ب 0.63-، بينما في سنة 2021 لم تشهد أي ارتفاع، في حين انخفضت نتيجة ربحية الأصول بشكل كبير في 2022 إلى 3.7-، أما في سنة 2023 واصلت نتيجة ربحية الأصول في الانخفاض وصولا الى 4.6-، إذا الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الاجراء غير قادر على إستغلال أصوله بكفاءة، حيث نجد أن كل وحدة نقدية من الأصول تساهم بشكل سلبي في تحقيق النتيجة الصافية السالبة للفترة الدراسة.

3. نسب المديونية:

- من أجل حساب نسبة المديونية سوف وضح معادلتها كما يلي:

✓ **نسبة المديونية**= مجموع الديون/مجموع الأصول

✓ **نسبة هيكلة رأس المال**= ديون طويلة الأجل/ الموارد الدائمة

✓ **نسبة الديون إلى رأس المال** = مجموع الديون/ الأموال الخاصة

سوف نقوم بإختصارها كما يلي:

الجدول رقم (2-8): حساب نسب المديونية لمؤسسة محل الدراسة للسنوات من 2020 – 2023:

النسبة	2020	2021	2022	2023
نسبة المديونية	0.76	0.57	1.51	2
نسبة هيكل رأس المال	0.46	0.29	-3.1	-1.6
نسبة الديون إلى رأس المال	3.18	1.47	-2.9	-2

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على معلومات المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 01و02)

- **تحليل نسبة المديونية:** نلاحظ أن هناك تذبذبات في نسبة المديونية خلال السنوات من 2020 – 2023 في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، حيث أن خلال سنة 2021 شهدت نسبة المديونية انخفاضا قدر ب 0.57 مقارنة مع السنة السابقة (2020) حيث قدرت ب 0.76، في حين أن في سنة 2022 ارتفعت إلى 1.51، وواصلت هذه النسبة في الارتفاع سنة 2023 إلى 2، وهي نسبة غير محبذة لأنها تدل على أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على الافتراضات طويلة الاجل وقصيرة الأجل خلال فترة الدراسة، وهذا ما تفسره النسب المبينة في الجدول، حيث كلما إبتعدت على 0 فهي غير محبذة فهي توضح حالة المؤسسة ومدى إعتمدها على الديون أكثر من أمواله الخاصة، أي عدم تحقق نسبة الإستقلالية المالية خلال فترة الدراسة.
- **تحليل نسبة هيكل رأس المال:** إن نسبة هيكل رأس المال خلال السنتين الأولى من فترة الدراسة 2020 و2021 شهدت نسبة مرتفعة وهذا يدل على أن عناصر حقوق الملكية إنخفضت وهذا إنعكاس على ارتفاع النسبة المبينة في الجدول السابق، بينما في سنة 2022 و2023 تزايدت حقوق الملكية بالنسبة للمجموع،

حيث نلاحظ أن هناك تذبذبات في نسبة هيكل رأس المال خلال السنوات من 2020 – 2023 في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، حيث أن نسبة هيكل رأس المال خلال سنة 2021 شهدت انخفاضا قدر ب 0.29 مقارنة مع السنة السابقة (2020) حيث قدرت ب 0.46، بينما شهدت هذه النسبة انخفاضا في سنة 2022 إلى 3.1-، أما في سنة 2023 ارتفعت النسبة مقارنة بالسنة التي سبقتها وصولا الى 1.6-.

- **تحليل نسبة الديون إلى رأس المال:** نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة الديون إلى رأس المال خلال السنوات من 2020 – 2023 في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، حيث أن هذه النسبة خلال سنة 2021 شهدت انخفاضا قدر ب 1.47 مقارنة مع السنة السابقة (2020) حيث قدرت ب 3.18، ليس في مصلحة صندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الاجراء حصولنا على نسبة موجبة ومرتفعة في نسبة الديون إلى رأس المال، لأنه يؤدي بها إلى تناقص قدرتها في الحصول على قروض جديدة، بينما شهدت هذه النسبة انخفاضا في سنة 2022 إلى 2.9-، وهذا الإنخفاض راجع إلى الزيادة في الأموال الخاصة أما في سنة 2023 ارتفعت النسبة مقارنة بالسنة التي سبقتها وصولا الى 2-.

4. نسبة الملاءة:

- من أجل حساب نسبة الملاءة سوف وضح معادلتها كما يلي:

✓ **نسبة الملاءة**= حقوق المساهمين/مجموع الخصوم

سوف نقوم بإختصارها كما يلي:

الجدول رقم (2-9): حساب نسبة الملاءة لمؤسسة محل الدراسة للسنوات من 2020 – 2023:

النسبة	2020	2021	2022	2023
نسبة الملاءة	0.24	0.40	0.51-	0.99-

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على معلومات المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 01و02)

- **تحليل نسبة الملاءة:**

نلاحظ أن هناك تذبذبات في نسبة الملاءة خلال السنوات (2020-2023)، حيث شهدت سنة 2021 ارتفاعا في نسبة الملاءة قدر ب 0.40، بعد أن كانت في 2020 تبلغ 0.24، في حين أن سنة 2022 شهدت انخفاض نسبة الملاءة إلى 0.51-، بينما في سنة 2023 واصلت هذه النسبة في الانخفاض وصولا إلى-

0.99، وهذا يدل على أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماع لغير الأجراء خلال السنتين 2022 و2023 غير قادر على تمويل الأصول المرجحة من أجل المخاطرة، حيث تعبر هذه الأصول عن مبلغ الحد الأدنى أو نقول مبلغ الضمان الضروري لرأس المال الثابتة، بينما في السنتين 2020 و2021 نجد انها قادر على تمويل الأصول المرجحة من اجل المخاطرة ويعود هذا إلى ارتفاع الأعباء وفوائد المماثلة ومخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة على الأصول الغير جارية المعنوية والمالية.

5. نسب المردودية:

- من أجل حساب نسبة المردودية سوف وضح معادلتها كما يلي

✓ **المردودية المالية**= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة
✓ **المردودية الإقتصادية**= إجمال فائض الإستغلالRex / الأصل الإقتصادي AE
✓ **المردودية التجارية**= النتيجة الصافية/ رقم الأعمال
✓ **مردودية الأصول**: النتيجة الصافية/ مجموع الأصول

سوف نقوم بإختصارها كما يلي:

الجدول رقم (2-10): حساب نسب المردودية لمؤسسة محل الدراسة للسنوات من 2020 – 2023:

النسبة	2020	2021	2022	2023
المردودية المالية	**-5**	**-1.6**	**7.1**	**4.61**
المردودية الإقتصادية	**-5.7**	**-4**	**-9.5**	**-7.3**
المردودية التجارية	**-0.44**	**-0.27**	**-0.58**	**-0.66**
مردودية الأصول	**-1.2**	**-0.64**	**-3.7**	**-4.6**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على معلومات المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 01و02)

- **تحليل المردودية المالية:** نلاحظ أن هناك تذبذبات في المردودية المالية خلال السنوات (2020-2023)، حيث شهدت سنة 2021 ارتفاعا في المردودية قدر ب 1.6-، مقارنة مع السنة السابقة (2020) حيث قدرت ب 5-، كما أن سنة 2022 شهدت ارتفاع المردودية المالية إلى 7.1، بينما في السنتين 2023 انخفضت إلى 4.61، حيث نلاحظ أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماع لغير الأجراء خلال السنتين 2022 و2023 قادر على تغطية جزء من أمواله الخاصة من خلال النتيجة الصافية التي حققها خلال

هاتين السنتين ويعود هذا إلى زيادة معتبرة في الفوائد ونواتج مماثلة وعمولات وأرباح صافية على الأصول المالية الموجودة، بينما في السنتين 2020 و2021 يتعبر الصندوق غير قادر على ذلك.

- **تحليل المردودية الاقتصادية:** نلاحظ أن هناك تذبذبات في المردودية الاقتصادية خلال السنوات (2020-2023)، حيث شهدت سنة 2021 ارتفاعا قدر ب 4-، بعد أن كانت في سنة 2020 تبلغ 5.7-، كما أن سنة 2022 شهدت انخفاض المردودية الاقتصادية إلى 9.5-، بينما في سنة 2023 ارتفعت إلى 7.3-، فمن خلال هذا نجد أن مساهمة وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الإستغلال كانت سالبة خلال جميع سنوات الدراسة.
- **تحليل المردودية التجارية:** نلاحظ أن هناك تذبذبات في المردودية التجارية خلال السنوات (2020-2023)، حيث شهدت سنة 2021 ارتفاعا في المردودية قدر ب 0.27-، مقارنة مع السنة السابقة (2020) حيث قدرت ب 0.44-، كما أن سنة 2022 شهدت انخفاض المردودية التجارية إلى 0.58-، بينما في سنة 2023 انخفضت إلى 0.66-، إذا نلاحظ أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حقق مستوى منخفض من مردودية التجارية خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن رقم الأعمال تناقص وأثر على مستوى النتيجة الصافية.
- **تحليل مردودية الأصول:** نلاحظ أن هناك تذبذبات في مردودية الأصول خلال السنوات (2020-2023)، حيث شهدت سنة 2021 ارتفاعا في المردودية قدر ب 0.64-، بعد أن كانت في سنة 2020 تقدر ب -1.2، كما أن سنة 2022 شهدت انخفاض مردودية الأصول إلى 3.7-، بينما في سنة 2023 انخفضت إلى 4.6-، هذه النسب سالبة وضعيفة جدا وهذا يبين أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماع لغير الأجراء غير قادر على تحقيق نتيجة صافية بواسطة إستغلال كل من أصوله الجارية والغير جارية، وهذا بسبب ارتفاع في مبلغ كل من الأعباء والفوائد المماثلة وأيضا مخصصات الإهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة.

خلاصة الفصل:

من خلال إنجازنا لدراسة التطبيقية لأثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي ومن خلال قيامنا بحساب كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للقوائم المالية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء من أجل معرفة الأثر الذي تحدثه التكنولوجيا المالية والذي يترجم في المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية على الأداء المالي للمؤسسات، فمن خلال قيامنا بتحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة للفترة ممتدة من 2020 إلى غاية 2023 وجدنا أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء لا يحقق شروط التوازن المالي ويمتلك وضعية مالية غير متوازنة خلال سنوات الدراسة، إضافة إلى أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء يعتبر ضعيف جدا وغير متحكم كليا في أعباءه ولا يعتمد على مبدأ ترشيد الأعباء وتقليله، أما بالنسبة لتكنولوجيا المالية وجدنا أن لها اثر كبير وحساس على الأداء المالي للمؤسسة إذا تم استعمالها بطريقة مناسبة وجيدة.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد دراستنا لموضوع آثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان إجتماعي لغير الاجراء وكالة غرداية، وبعد قيامنا بتحليل مختلف الوثائق، توصلنا إلى مجموعة من النتائج وتوصيات نوجزها فيما يلي:

1. النتائج:

- ✓ تعتبر التكنولوجيا المالية من ابرز اكتشافات القرن الحاضر في مجال الاقتصاد، لما لها من قدرة على خفض التكاليف وزيادة السرعة في إنجاز وتقديم الخدمات المالية.
- ✓ يمثل الأداء المالي قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع خطط وأهداف المؤسسة.
- ✓ رأس مال العامل الدائم شهد تذبذبات حيث ارتفعت القيمة خلال السنتين 2020 و2021 يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية استخداماتها الثابتة وقادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل كما أن إنخفاض القيمة خلال السنتين 2022 و2023 يثبت أن المؤسسة غير قادرة على تغطية استخداماتها الثابتة وغير قادرة على على تغطية ديونها قصيرة الأجل.
- ✓ احتياجات رأس مال العامل شهد تذبذبات في القيمة خلال السنوات من 2020 – 2023، كما كانت هذه القيم سالبة ويعود السبب إلى ان صندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يستطيع تسديد ديونه قصيرة الأجل ماعدا الديون المتاحة بواسطة أصوله الجارية جميعها ماعد المتاحات النقدية.
- ✓ الخزينة الصافية شهد تذبذبات (ارتفاع وإنخفاض) في القيمة خلال السنوات من 2020 – 2023، كانت هذه القيم موجبة لأن الصندوق ليس عليها ديون بشكل متاحات نقدية.
- ✓ الصندوق الوطني للضمان إجتماعي لغير الاجراء لا يحقق شروط التوازن المالي ويمتلك وضعية مالية غير متوازنة خلال سنوات الدراسة.
- ✓ نسبة السيولة العامة شهدت تذبذبات حيث خلال السنتين 2020 و2021 كانت قادر على تغطية خصومها الجارية بواسطة أصولها الجارية، بينما في السنتين 2022 و2023 فقد تحصلنا على نسبة أقل من 1 وهذا يعني عجز الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي عن ذلك.

الخاتمة

- ✓ نسبة السيولة السريعة شهدت ارتفاع وتذبذبات خلال السنوات من 2020 – 2023، ان جميع القيمة المتحصل عليها في هذه النسبة هي أكثر من الحد الأقصى لها والمحدد بنسبة 0.3.
- ✓ نسبة السيولة النقدية شهدت تذبذبات، حيث خلال السنتين 2020 و2021 حققت نسبة أكبر من 30%، وهذا يدل على أن صندوق يستطيع تسديد ديونه قصيرة الاجل، بينما في سنة 2022 و2023 تحصلنا على نسبة أقل من 30 %، إذا فهي لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل.
- ✓ هناك تذبذبات في هامش الربح الصافي خلال السنوات من 2020 – 2023، حيث كانت النسب المتحصل عليها جميعها أقل من 0 وسالبة، وهذا يعني عدم قدرة رقم الأعمال المحقق على توليد مبالغ موجبة في النتيجة الصافية، حيث يعتبر الصندوق الوطني للضمان إجتماعي لغير الاجراء ضعيف جدا وغير متحكم كليا في أعباءه ولا يعتمد على مبدأ ترشيد الأعباء وتقليلها.
- ✓ نتيجة ربحية الأصول شهدت إنخفاض في القيمة خلال السنوات من 2020 – 2023، هذا يعني أن الصندوق غير قادر على إستغلال أصوله بكفاءة.
- ✓ نسبة المديونية تشهد تذبذبات خلال السنوات من 2020 – 2023، كلما ابتعدت النسبة عن 0 تعتبر غير محبذة، من خلال النسب المبينة في الجدول نستنتج اعتماد الصندوق بشكل كبير على الافتراضات طويلة الاجل وقصيرة الأجل، أي عدم تحقق نسبة الإستقلالية المالية خلال فترة الدراسة.
- ✓ شهدت نسبة هيكل رأس المال السنتين 2020 و2021 نسبة مرتفعة وهذا يدل على أن عناصر حقوق الملكية إنخفضت، بينما في سنة 2022 و2023 تزايدت حقوق الملكية بالنسبة للمجموع.
- ✓ شهدت نسبة الديون إلى رأس المال انخفاض خلال السنوات من 2020 – 2023، هذا الإنخفاض راجع إلى الزيادة في الأموال الخاصة، حيث أنه ليس في مصلحة صندوق حصولنا على نسبة موجبة ومرتفعة، لأنه يؤدي بها إلى تناقص قدرتها في الحصول على قروض جديدة.
- ✓ هناك تذبذبات في نسبة الملاءة، حيث في السنتين 2020 و2021 نجد انها قادرة على تمويل الأصول المرجحة من اجل المخاطرة، بينما خلال السنتين 2022 و2023 غير قادر على تمويل الأصول المرجحة من أجل المخاطرة.

- ✓ شهدت المردودية المالية تذبذبات خلال السنوات (2020-2023)، حيث في السنتين 2020 و2021 هي غير قادرة على تغطية جزء من أموالها الخاصة من خلال النتيجة الصافية التي حققتها، بينما خلال السنتين 2022 و2023 هي قادرة على تغطية جزء من أموالها الخاصة.
- ✓ هناك تذبذبات في المردودية الاقتصادية خلال السنوات (2020-2023)، حيث نجد أن مساهمة وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الإستغلال كانت سالبة خلال جميع سنوات الدراسة.
- ✓ حقق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مستوى منخفض من المردودية التجارية خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن رقم الأعمال تناقص وأثر على مستوى النتيجة الصافية.
- ✓ هناك تذبذبات في مردودية الأصول خلال السنوات (2020-2023)، حيث سجلت نسب سالبة وضعيفة جدا وهذا يبين أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماع لغير الأجراء غير قادر على تحقيق نتيجة صافية بواسطة إستغلال كل من أصولها الجارية والغير جارية.
- ✓ تؤثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للمؤسسة بشكل كبير وحساس إذا تم استعمالها بطريقة مناسبة وجيدة.

2. الاقتراحات:

- ✓ على المؤسسة العمل الدائم على توسيع استخدام التكنولوجيا المالية نظرا لما تعرفه من تطور مستمر.
- ✓ تطوير موقع إلكتروني يساهم في تسهيل المعاملات المالية على الأفراد.
- ✓ الرفع من كفاءة العاملين في تطبيق التكنولوجيا المالية وذلك من خلال دورات تكوينية وتدريبية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أسعد حميد العلي، **الادارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، الطبعة الثالثة.
2. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.
3. دونالد ووتز، **101 طريقة لتطوير أداء الشركات**، الطبعة الأولى، دار فاروق للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002.
4. عبد كريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقها في صناعة الإسلامية**، صندوق نقدا العربي، 2019.
5. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي**، اتجاهات معاصرة، دار اليسوري، 2008.
6. علا نعيم عبد القادر، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.
7. علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي**، دار صفاء للنشر، الأردن، 2011.
8. لياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
9. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، دار حامد للنشر والتوزيع عمان، 2010، الطبعة الأولى.

المجلات والملتقيات:

10. بورنيسة مريم، خنفري خيضر، **الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية على ضوء النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، المجلد 12، العدد 02، 2019.
11. حيزية بنية، ابتسام عليوش، **تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الرق الأوسط ومال افريقيا)**، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018.

12. خالد رجم، خولة واصل، الطاهر بن عمارة، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة عملية التدقيق الداخلي**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 06، العدد 01، 2021.

13. ريهام احمد ممدوح، **اثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 02، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، مصر، دسيمبر 2020.

14. سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة آفاق علمية، جامعة الجلفة كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، المجلد11، العدد 03، الجزائر، 2019.

15. عبد الوهاب دادان، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2006-2011**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2 ، المجلد 7، الجزائر، 2014.

16. علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي**، دار صفاء للنشر، الأردن، 2011.

17. لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي: الواقع والآفاق**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2018.

18. مراد حجاج، وآخرون، **قياس أثر الرفع المالي على الأداء المالي**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 05، العدد 02، 2019.

19. نصيرة زعاف، **أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 26 سبتمبر 2019.

20. وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست المجلد 07، الجزائر، 2018.

قائمة المراجع

الرسائل الجامعية:

21. بريش رابح، **دور التكنولوجيا المالية في تطور الصناعة المالية الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، 2022 – 2023.
22. شعيب مقلاتي، **أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك – الإمارات العربية المتحدة أنموذجا–**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، التخصص: إدارة مالية، جامعة ميلة، الجزائر، 2020/2021.
23. محمد أمين سالم ثابت، **أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزهر، غزة، 2017.
24. هلايلي اسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019 – 2020.

المراسيم والقوانين:

25. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، السنة الثلاثون، المؤرخ في 19 مايو 1993.
26. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، السنة الثانية والخمسون، المؤرخ في 05 أفريل 2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

27. Anjan V. Thakor, FINTECH AND BANKING: What do we know?, Journal of Financial Intermediation, Washington University in St. Louis, CFAR, 2019.
28. Emilio Abad-Segura, Mariana-Daniela González-Zamar, Eloy López-Meneses, Esteban Vázquez-Cano, Financial Technology: Review of Trends, Approaches and Management, Article in journal Mathematics, VOL 1,N 8, Spain, June 2020.

الملاحق

الملحق رقم (01): ميزانية المؤسسة لسنة 2020 و2021

CASNOS ANTENNE GHARDAIA
GHARDAIA

EDITION_DU 19/05/2024 10 8
EXERCICE 01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles					
Logiciels informatiques et assimilés		150 140,00	142 330,25	7 809,75	18 222,75
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Construction		17 427 980,00	15 536 480,00	1 891 500,00	2 125 500,00
Installations		3 789 679,00	1 671 456,16	2 118 222,84	731 344,55
Matériel de transport		4 471 000,00	4 471 000,00		1 124 625,00
MOBILIER DE BUREAU		5 687 366,92	1 963 354,89	3 724 012,03	714 871,45
Matériel de bureau		902 480,05	471 067,26	431 412,79	453 455,86
Matériel informatique		15 024 999,61	13 641 884,97	1 383 114,64	2 597 039,32
Matériel de climatisation		1 894 369,50	1 100 056,78	794 312,72	599 089,90
Matériel médical		111 608,12	105 578,79	6 029,33	9 837,33
Matériel audio visuel		69 377,00	62 150,23	7 226,77	11 562,83
Outillage		103 360,05	79 773,92	23 586,13	40 661,13
Immobilisations encours					
Autres titres immobilisés - Obligations					
Prêts et autres actifs financiers non courants		8 502 236,13		8 502 236,13	8 223 100,01
TOTAL ACTIF NON COURANT		**58 134 596,38**	**39 245 133,25**	**18 889 463,13**	**16 649 310,13**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		334 684,13		334 684,13	340 746,14
Clients					
Cotisants		1 138 675 503,92		1 138 675 503,92	1 050 211 194,59
Cotisations		-1 138 675 503,92		-1 138 675 503,92	-1 050 211 194,59
Fournisseurs débiteurs					
Personnel - Avances et acomptes accordés		310 000,00		310 000,00	80 000,00
Dépôts reçus					
Créances envers l'état					
Créances envers les caisses S.S		34 077 919,76		34 077 919,76	34 077 919,76
Prestataires débiteurs		12 541 159,46		12 541 159,46	10 303 301,80
Créances sur session d'immobilisation					
Frais de justice à récupérer		996 685,25		996 685,25	923 484,50
Autres actifs courants		778 157,31		778 157,31	2 750 222,57

../.. la suite sur la page suivante

CASNOS ANTENNE GHARDAIA
GHARDAIA

EDITION_DU 19/05/2024 10 8
EXERCICE 01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF)(...suite) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
Placements et autres actifs financiers courants					
Valeurs à l'encaissement					
Trésorene		222 822 458,57	186 540,75	222 635 917,82	165 778 719,16
TOTAL ACTIF COURANT		**271 861 064,48**	**186 540,75**	**271 674 523,73**	**214 254 393,93**
TOTAL GENERAL ACTIF		**329 995 660,86**	**39 431 674,00**	**290 563 986,86**	**230 903 704,06**

CASNOS ANTENNE GHARDAIA
GHARDAIA

EDITION_DU 19/05/2024 10 7
EXERCICE 01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Ecart d'évaluation et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice		-183 465 437,01	-277 075 087,96
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-752 989 426,12	-475 679 583,88
Comptes de liaison		1 053 865 596,85	808 007 092,98
TOTAL I		**117 410 733,72**	**55 252 421,14**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Provisions pour pensions et obligations similaires		47 381 161,14	47 491 532,17
Autres provisions pour charges - Passifs non courants			
TOTAL II		**47 381 161,14**	**47 491 532,17**
PASSIFS COURANTS:			
Dettes et ressources rattachées			
Fournisseurs de stocks, de services, et d'immobilisation		168 905,61	668 317,88
Professionnels de santé			
Fournisseurs factures non parvenues			
Personnel, rémunérations dues			
Fonds des oeuvres sociales			
Personnel, oppositions sur salaires			
Personnel, charges à payer		16 019 034,55	19 105 388,95
Sécurité sociale		2 295 124,94	2 201 445,37
Autres organismes sociaux			240,00
Organismes sociaux - charges à payer		4 485 329,67	5 349 508,89
Etat, impôts et taxes		3 253 249,45	2 872 566,65
Operations particulières avec l'état			
Organismes internationaux			
Autres impôts, taxes et versements assimilés			
Dettes envers les organismes S.S		75 333 098,13	75 333 098,13
Prestations à payer			
Prestataires créditeurs		1 545 340,75	1 383 482,53
Autres comptes créditeurs			
Diverses charges à payer			
Recettes non identifiées		9 776 440,46	8 347 730,46
Acomptes non ventilés et Cotisations encaissées d'avance		5 726 851,57	5 726 851,57
Solde de reprise créditeur arrêté au 31/12/1988		7 168 716,87	7 171 120,31
Cotisations encaissées à tord			

../.. la suite sur la page suivante

CASNOS ANTENNE GHARDAIA

GHARDAIA

EDITION_DU 19/05/2024 10 7

EXERCICE 01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (PASSIF) (...suite) -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Recettes en attente d'imputation			
Provisions passifs courants			
Autres dettes			0 01
TOTAL III		**125 772 092,00**	**128 159 750,75**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**290 563 986,86**	**230 903 704,06**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (02): ميزانية المؤسسة لسنة 2022 و2023

CASNOS ANTENNE GHARDAIA
GHARDAIA

EDITION_DU 19/05/2024 10 11
EXERCICE 01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2023			2022
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles					
Logiciels informatiques et assimilés		150 140 00	150 140 00		
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Construction		28 182 534,79	16 492 534 21	11 690 000 58	
Installations		4 646 784,42	2 568 554,17	2 078 230 25	
Matériel de transport		4 471 000,00	4 471 000,00		
MOBILIER DE BUREAU		5 693 139,92	2 879 531,16	2 813 608 76	
Matériel de bureau		1 174 980,05	670 091,28	504 888 77	
Matériel informatique		30 213 095,72	18 165 131 03	12 047 964 69	
Matériel de climatisation		2 205 569,50	1 474 391 74	731 177 76	
Matériel médical		105 835,12	111 608,12	-5 773,00	
Matériel audio visuel		69 377,00	62 150,23	7 226,77	
Outillage		116 860 05	100 985.05	15 875 00	
Immobilisations encours					
Autres titres immobilisés - Obligations					
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 570 775,92		5 570 775,92	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**82 600 092,49**	**47 146 116,99**	**35 453 975,50**	25 997 462 41
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		168 710,90		168 710 90	446 185 13
Clients					
Cotisants		1 397 969 441,15		1 397 969 441,15	50 257 681 71
Cotisations		-1 397 969 441,16		-1 397 969 441,16	
Fournisseurs débiteurs					
Personnel - Avances et acomptes accordés		400 000,00		400 000 00	
Dépôts reçus					
Créances envers l'état					
Créances envers les caisses S S		34 077 919,76		34 077 919 76	
Prestataires débiteurs		11 489 396,56		11 489 396 56	
Créances sur session d'immobilisation					
Frais de justice à récupérer		2 402 109 25		2 402 109 25	36 919 563 44
Autres actifs courants					

../.. la suite sur la page suivante

CASNOS ANTENNE GHARDAIA
GHARDAIA

EDITION_DU 19/05/2024 10:11
EXERCICE 01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (ACTIF)(...suite) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2023			2022
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
Placements et autres actifs financiers courants					
Valeurs à l'encaissement					
Trésorerie		19 792 655.40	186 540,75	19 606 114.65	
TOTAL ACTIF COURANT		**68 330 791,86**	**186 540,75**	**68 144 251,11**	87 623 430.28
TOTAL GENERAL ACTIF		**150 930 884,35**	**47 332 657,74**	**103 598 226.61**	113 620 892.89

CASNOS ANTENNE GHARDAIA

GHARDAIA

EDITION_DU 19/05/2024 10:11

EXERCICE 01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Ecart d'evaluation et réserves			
Ecart de réevaluation			
Resultat net de l'exercice		-476 072 706,46	
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-1 350 942 522,23	
Comptes de liaison		1 723 830 462,64	1 292 643 912,47
TOTAL I		**-103 184 766,05**	-58 298 609,76
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Provisions pour pensions et obligations similaires		62 752 397,05	
Autres provisions pour charges - Passifs non courants			
TOTAL II		**62 752 397,05**	44 039 253,15
PASSIFS COURANTS:			
Dettes et ressources rattachées			416 530,61
Fournisseurs de stocks, de services, et d'immobilisation		7 255 430,00	
Professionnels de santé		5 134 415,30	127 463 718,69
Fournisseurs factures non parvenues			
Personnel, rémunérations dues			
Fonds des oeuvres sociales			
Personnel, oppositions sur salaires			
Personnel, charges à payer		16 674 778,74	
Sécurité sociale		2 609 916,78	
Autres organismes sociaux			
Organismes sociaux - charges à payer		4 668 938,04	
Etat, impôts et taxes		3 763 585,30	
Operations particulières avec l'état			
Organismes internationaux			
Autres impôts, taxes et versements assimilés			
Dettes envers les organismes S.S		75 333 098,13	
Prestations à payer			
Prestataires créditeurs		2 205 746,09	
Autres comptes créditeurs			
Diverses charges à payer			
Recettes non identifiées		13 489 846,26	
Acomptes non ventilés et Cotisations encaissées d'avance		5 726 851,57	
Solde de reprise créditeur arrêté au 31/12/1988		7 167 989,40	
Cotisations encaissées à tord			

../ la suite sur la page suivante

EDITION DU 19/05/2024 10:11

EXERCICE 01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (PASSIF) (...suite) -copie provisoire

	NOTE	2023	2022
Recettes en attente d'imputation			
Provisions passifs courants			
Autres dettes			
TOTAL III			
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		144 030 595.61	127 880 249.30
(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés		103 598 226.61	113 620 892.69

الملحق رقم (03): جدول حساب النتائج للمؤسسة سنة 2020 و2021

CASNOS ANTENNE GHARDAIA — EDITION_DU:19/05/2024 10 9

GHARDAIA — EXERCICE 01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Cotisations de l'exercice		689 274 266,78	627 635 837,09
Subventions d'exploitation			
Prestations de l'exercice		730 739 622,24	757 958 577,27
I-MARGE NET DE L'ACTIVITE ORDINAIRE		**-41 465 355,46**	**-130 322 740,18**
Achats consommés		1 942 092,35	1 724 911,45
Services extérieurs et autres consommations		11 647 308,82	5 853 566,86
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**13 589 401,17**	**7 578 478,31**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**-55 054 756,63**	**-137 901 218,49**
Charges de personnel		132 379 632,09	131 259 534,65
Impôts, taxes et versements assimilés		2 000,00	2 000,00
IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-187 436 388,72**	**-269 162 753,14**
Autres produits opérationnels		3 578 802,31	2 947 818,50
Autres charges opérationnelles		289 968,97	1 416,62
Dotations aux mortissements, provisions et pertes de valeurs		3 714 012,63	10 858 736,70
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4 396 131,00	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-183 465 437,01**	**-277 075 087,96**
Produits financiers			
Charges financières			
IV-RESULTAT FINANCIER			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		697 249 200,09	630 583 655,59
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		880 714 637,10	907 658 743,55
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-183 465 437,01	-277 075 087,96
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-183 465 437,01	-277 075 087,96

الملحق رقم (04): جدول حساب النتائج للمؤسسة سنة 2022 و2023

CASNOS ANTENNE GHARDAIA

GHARDAIA

EDITION_DU:19/05/2024 10:11

EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2023	2022
Cotisations de l'exercice		716 334 290,38	718 267 952,85
Subventions d'exploitation			
Prestations de l'exercice		1 019 672 411,46	
I-MARGE NET DE L'ACTIVITE ORDINAIRE		**-303 338 121,08**	**718 267 952,85**
Achats consommés		2 205 330,14	-985 289 851,26
Services extérieurs et autres consommations		7 483 287,85	-9 077 612,99
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**9 688 617,99**	**-994 367 464,25**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**-313 026 739,07**	**-276 099 511,40**
Charges de personnel		143 115 725,52	-141 385 240,96
Impôts, taxes et versements assimilés		1 500,00	-1 500,00
IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-456 143 964,59**	**-417 486 252,36**
Autres produits opérationnels		3 429 396,25	2 648 247,28
Autres charges opérationnelles		1,95	-1,79
Dotations aux mortissements, provisions et pertes de valeurs		23 435 493,44	-3 178 634,20
Reprise sur pertes de valeur et provisions		77 357,27	3 528 981,97
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-476 072 706,46**	**-414 487 659,10**
Produits financiers			
Charges financières			
IV-RESULTAT FINANCIER			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**719 841 043,90**	**724 445 182,10**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 195 913 750,36**	**-1 138 932 841,20**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-476 072 706,46**	**-414 487 659,10**
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-476 072 706,46**	**-414 487 659,10**